

Distr.: General
13 July 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن القائمة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ و (٢٠٠٩)
بشأن الصومال وإريتريا

باسم لجنة مجلس الأمن القائمة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ و (٢٠٠٩)
بشأن الصومال وإريتريا، ووفقا للفقرة ٦ (م) من قرار مجلس الأمن ٢٠٠٢ (٢٠١١)،
أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير الذي يركز على إريتريا الصادر عن فريق الرصد المعني
بالصومال وإريتريا.

وفي هذا الصدد، ترحو اللجنة عرض هذه الرسالة وضميمتها على أعضاء مجلس
الأمن وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ه. س. بوري
رئيس لجنة مجلس الأمن القائمة
عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ و (٢٠٠٩)
بشأن الصومال وإريتريا



رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة من أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

عملا بالفقرة ٦ (م) من قرار مجلس الأمن ٢٠٠٢ (٢٠١١)، نتشرف بأن نحيل إليكم طيه التقرير الذي يركز على إريتريا والصادر عن فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

(توقيع) مات برايدن

منسق فريق الرصد المعني

بالصومال وإريتريا

(توقيع) إيمانويل دايسيه

خبير أسلحة

(توقيع) أوروليا لوركا

خبير طيران

(توقيع) يورغ روفتهوفت

خبير بحري

(توقيع) غسان شلبي

خبير مالي

(توقيع) باباتوندي تايوو

خبير بشؤون

الجماعات المسلحة

(توقيع) كريستيل يونس

خبير بالشؤون الإنسانية

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المعدّ عملاً بقرار مجلس
الأمّن ٢٠٠٢ (٢٠١١)

المحتويات

الصفحة	
٥	موجز
٨	أولا - مقدمة
٨	ألف - الولاية
٨	باء - المنهجية
٩	ثانيا - السياق الإقليمي
١١	ثالثا - دعم الجماعات المسلحة في المنطقة
١١	ألف - الصومال
١٣	باء - إثيوبيا
٢١	رابعا - انتهاكات حظر توريد الأسلحة العام الكامل
٢١	ألف - القوة الجوية الإريترية
٢٦	باء - الاتجار بالأسلحة والبشر
٢٨	خامسا - تحصيل الإيرادات خارج إريتريا
٣٤	سادسا - الإيرادات الآتية من قطاع التعدين وبذل العناية الواجبة
٣٥	سابعا - الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)
٤٠	ثامنا - التوصيات

Annexes*

Eritrea	
1. Support for armed groups in region	42
1.1. Support for the Ogaden National Liberation Front and Oromo Liberation Front	42
1.1.a. Aerial view of Kiloma training camp and adjacent airstrip (17 April 2006)	49
1.1.b. Aerial view of Harena training camp (17 November 2006)	50
1.1.c. Aerial view of Sawa training camp and military base (11 February 2006)	51
2. Violations of the general and complete arms embargo	52
2.1. Aerial view of the military apron of Asmara airport	52
2.2. Trafficking of arms and people—testimonies	55
3. Revenue collection outside Eritrea	71
3.1. Eritrean extraterritorial revenue collection	71
3.1.a. Power of attorney form and certified translation	80
3.1.b. Immigration and Citizenship Services request form	83
3.1.c. Two per cent tax form with defense contribution	86
3.1.d. Tax and duties payment receipt	89
4. Acts that obstruct the implementation of resolution 1862 (2009)	91
4.1. Escape from Eritrea of Djiboutian prisoners of war	91
4.1.a. Information files of escaped Djiboutian prisoners of war	95
4.1.b. Information files of Djiboutian military personnel missing in action	97
4.1.c. Aerial view of suspected Assab holding facilities (23 December 2007)	102
4.1.d. Aerial view of Shabay–Mandar training camp and adjacent prison facility (17 March 2007)	103

* صدرت هذه المرفقات بدون تحرير رسمي باللغة المقدمة بها.

منذ اعتماد مجلس الأمن القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) قبل أكثر من سنتين، يبدو أن السلطات الإريترية آخذة في الاستجابة للضغط الدولي الهادف إلى الحد من ضلوع إريتريا في أنشطة تهدد السلم والأمن الدوليين، لا سيما تقديم الدعم إلى جماعة "حركة الشباب المجاهدين" المتطرفة الصومالية، المعروفة عموماً باسم جماعة "الشباب". إلا أن إريتريا لم تمثل، في معظم الجوانب الأخرى، لقرارات مجلس الأمن وظلت قوة مؤثرة تزعزع الاستقرار بامتداد مساحة شاسعة من المنطقة.

ولم يجد فريق الرصد في أثناء ولايته الراهنة أية أدلة تدعم الادعاءات القائلة بوجود دعم إريتري مباشر لحركة الشباب. وهذا يمثل بشكل جزئي عرضاً دالاً على تعاظم الصدام بين السلطات في أسمرة وقيادة حركة الشباب، ويمثل بشكل جزئي انعكاساً لتراجع حركة الشباب في ميدان القتال: فمنذ آب/أغسطس ٢٠١١، أخذت هذه الجماعة المقاتلة في التراجع بشكل مطرد أمام الهجمات العسكرية التي شنتها قوات الاتحاد الأفريقي والقوات الكينية والإثيوبية، بالاشتراك مع حلفائها الصوماليين. ولكن هذا يمثل أيضاً نتيجة للرقابة الدولية المعززة، التي جعلت الدعم المباشر لجماعات المعارضة المسلحة الصومالية عملاً محفوفاً بمخاطر تفوق ما عُرف في الماضي.

ورغم ذلك، أكد فريق الرصد أن إريتريا تواصل انتهاك القرارين ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بنشر جماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية عبر الإقليم الصومالي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اعترضت ميليشيا صومالية محلية في وسط الصومال مجموعة مقاتلين مشتركة مؤلفة من عناصر جبهة التحرير الوطني لأوغادين وجبهة تحرير أورومو وهي في طريقها إلى إثيوبيا. والجماعتان كلتاهما تستضيفهما إريتريا وتدريبهما قبل نشر عناصرهما، بينما يبقى كبار قادة الجماعتين في أسمرة متخذين إياها قاعدة لهم. فضلاً عن ذلك، يشارك الوسطاء الصوماليون في مساعدة الجماعتين على التنقل ويزودونهما بالأسلحة. وأولئك وظفتهم إريتريا وجبهة التحرير الوطني لأوغادين لهذا الغرض، ومعروف أنهم يوردون الأسلحة وأشكال الدعم الأخرى إلى حركة الشباب.

ويقدم الدعم الإريتري إلى جماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية، رغم أنه ليس أمراً جديداً، في مناخ يتسم بالتوتر المتزايد فيما بين البلدين. وفي آذار/مارس ٢٠١١، نُقل عن ميليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا قوله لوسائل الإعلام الدولية إن إثيوبيا ستشئ مزيجا من القدرة الدبلوماسية والعسكرية لخلع الحكومة القائمة في أسمرة. وفي كانون الثاني/يناير

٢٠١٢، هاجم أعضاء جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة مجموعة من السياح الأوروبيين في شرق إثيوبيا. ورغم أن فريق الرصد لم يجد دليلاً على ضلوع إريتريا بصورة مباشرة في تلك العملية، أكد الفريق أن مقاتلي تلك الجبهة كانوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مستضافين في إريتريا وتدريبوا فيها، وأن بعض المسؤولين عن أعمال القتل كانوا يتخذون من معسكر تدريبي بالقرب من عصب، بإريتريا، قاعدة لهم.

وأثر الحظر العام الكامل لتوريد الأسلحة المفروض على إريتريا سلباً على حالة التأهب العملياتي لسلاح الجو الإريتري. وتذهب تقديرات فريق الرصد إلى أن ما يتراوح بين ربع وثلث طائرات سلاح الجو الإريتري هو الجزء القادر على الاشتراك في العمليات بكل طاقته، وذلك بسبب عدم إمكان الحصول على قطع الغيار والمساعدة التقنية نظراً لعدم إمكان الحصول على ما يلزم من قطع الغيار والمساعدة التقنية لتلبية معايير الصيانة. ورغم ذلك، تفيد تقديرات الفريق إلى أن حالة استعداد سلاح الجو الإريتري تشير، رغم تضاعفها، إلى استمرار استيراد قطع الغيار وورود المساعدة الأجنبية على نحو يمثل انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة. ولم يتمكن الفريق حتى الآن من تقييم أثر الحظر على عناصر القوات المسلحة الإريترية الأخرى.

كما تواصل السلطات الإريترية انتهاك حظر توريد الأسلحة بتهريب الأسلحة والذخائر للبيع التجاري عبر السودان. وهذا النشاط السري يجري بإشراف كبار المسؤولين العسكريين، ومنهم اللواء تكلاي كيفلي ”منجوس“، الذين تذهب إليهم عائدات لا تقل عن ٣,٧ ملايين دولار سنوياً. ويتوافق مع ذلك نشاط آخر يدر ربحاً أكثر بكثير هو الاتجار بالبشر المتجه صوب السودان وسيناء. كما تقوم الشبكات الإجرامية ذاتها بتهريب المهاجرين الإريتريين والأسلحة الإريترية، وغالباً ما يتم ذلك في المركبات ذاتها. ومتى وصل المهاجرون الإريتريون إلى السودان أو سيناء، فمن المعتاد أخذهم رهائن أو تعذيبهم أو اغتصابهم أو قتلهم، بينما يطلب محتطفوهم فدى تتراوح في المتوسط بين ٣٠.٠٠٠ و ٤٠.٠٠٠ دولار - وغالباً ما يجري التفاوض بشأن الفدية ودفع قيمتها عن طريق الوسطاء الإريتريين.

وتواصل السلطات الإريترية الاعتماد بشدة على فرض ضرائب خارج إقليم الدولة على جاليات الشتات الإريترية للحصول على العملة الصعبة. وقد أكد فريق الرصد أن تحصيل هذه الضرائب ينطوي عادة على التهديد والتحرش وتخويف الأفراد المعنيين أو أقاربهم في إريتريا. وغالباً ما يحصل الضرائب وكلاء غير رسميين أو ناشطون من الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، وهي الجبهة الحاكمة، ولا يجري التفريق في جمعها بين المواطنين الإريتريين المقيمين في الخارج والرعايا الأجانب المنحدرين من أصول إريترية. والدفع شرط

مسبق لتقديم أي خدمة حكومية، رغم ندرة إصدار الإيصالات. وفي بعض البلدان، تقترن ضريبة الشتات المعتادة البالغ قدرها ٢ في المائة من الدخل بطلب "هبات" إلزامية توجه إلى ميزانية الدفاع الإريتريّة.

وتحصل الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة على نسبة متعاضمة من تمويلها عن طريق الأحداث الثقافية الجاري تنظيمها في الشتات، وهي أحداث من قبيل الحفلات الموسيقية ومهرجانات الفنون الشعبية. وهذه أحداث نادرة ما تُسجل رسمياً، بل لا تُسجل على الإطلاق كأحداث سياسية، وتسجل باعتبارها مناسبات لجمع التبرعات لأغراض الخير - وهذا أسلوب يمكن في بعض الولايات القضائية يلجأون إليه.

وثمة مصدر إيرادات متزايد الأهمية هو إنتاج الذهب من المناجم الموجودة غرب إريتريا. وقد صدّرت شركات التعدين الأجنبية ما يربو على عشرة أطنان من الذهب إلى أوروبا وأمريكا الشمالية عام ٢٠١١، بقيمة سوقية تبلغ نحو ٦١٤ مليون دولار. وإضافة إلى ذلك، حوّل ما يقدر بـ ٧,١ أطنان من الذهب إلى حكومة إريتريا عام ٢٠١١، وهذه الكمية تمثل مبيعات تربو على ٤٠٠ مليون دولار. ومن المقرر أن يزداد الإنتاج والإيرادات في السنوات القليلة المقبلة. ونظراً لأن ميزانية إريتريا وإنفاقها لا يُطرحان للجمهور، فإن إمكانية اتخاذ تدابير دالة على بذل العناية الواجبة لضمان عدم إنفاق إيرادات التعدين في تمويل انتهاكات للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، من قبيل انتهاكات حظر توريد الأسلحة أو تقديم الدعم لجماعات المعارضة المسلحة في شتى أنحاء المنطقة محدودة جداً. ولذلك، يوصي فريق الرصد إما بأن تتطوع إريتريا بالتقيد بشفافية إدارة إيراداتها، أو أن تضع الحكومات تدابير ملزمة لشركات التعدين والمصارف المراسلة التي تتعامل، في أراضيها، في إيرادات إريتريّة.

منذ الاشتباكات الحدودية التي وقعت مع جيبوتي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وإريتريا تنكر احتفاظها بأسرى حرب جيبوتيين. وقد أثبت هروب أسيري حرب جيبوتيين في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بعد أكثر من ثلاث سنوات من الاحتجاز أن إنكار إريتريا المتكرر كان كاذباً. فحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ كان معروفاً أن ما لا يقل عن خمسة آخرين من أسرى الحرب الجيبوتيين لا يزالون على قيد الحياة وإن كانوا محتجزين في ظروف قاسية. ويشكل تصرف السلطات الإريتريّة في هذا الصدد انتهاكاً سافراً لقراري مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٧ (٢٠٠٧)، ويثير شكوكاً جديدة بشأن التزام إريتريا بعملية الوساطة التي ترعاها قطر بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين. ويوصي فريق الرصد بأن يُنظر في إمكانية فرض جزاءات محددة الأهداف على الشخصيات الإريتريّة المدنية والعسكرية المسؤولة عن هذه الانتهاكات.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - ترد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٢٠٠٢ (٢٠١١). وقد أُسندت مهام إضافية إلى الفريق بموجب القرارين ٢٠٢٣ (٢٠١١) و ٢٠٣٦ (٢٠١٢).

٢ - وعملا بالفقرة ٦ (١) من القرار ٢٠٠٢ (٢٠١١)، واصل فريق الرصد طوال فترة ولايته إطلاع مجلس الأمن ولجنته، عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، على أنشطته، وذلك بتقديم تقارير مرحلية شهرية عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة وتقديم بيانات منتصف المدة إلى اللجنة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٣ - وفي أثناء تحقيقات أعضاء فريق الرصد، سافروا إلى البلدان التالية: إثيوبيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، إيطاليا، بلجيكا، تركيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، جيبوتي، سنغافورة، السويد، سويسرا، سيشيل، الصومال، فرنسا، فنلندا، كندا، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

٤ - ولم تردّ إريتريا على أي من رسائل فريق الرصد وامتنعت عن الاستجابة لما قدمه الفريق من مطالب متكررة لزيارتها. وهذا مثّل تدهورا للتعاون من جانب السلطات الإريترية، التي أذنت للفريق في السابق بإرسال بعثات إلى إريتريا، رغم مداومتها على عدم تقديم المعلومات المطلوبة ورفضها السماح بالوصول إلى المسؤولين الذين طلب الفريق الالتقاء بهم.

٥ - واتخذ فريق الرصد نيروبي قاعدة له، وضم الخبراء التالية أسمائهم: مات برايدن (المنسق)، إيمانويل دايسيه (خبير أسلحة)، أورليان لوركا (خبير الطيران)، يورغ روفتهوفت (خبير بحري)، غسان شلبي (خبير مالي)، باباتوندي تايوو (خبير بشؤون الجماعات المسلحة)، كريستيل يونس (خبير شؤون الإنسانية).

باء - المنهجية

٦ - تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق المحملة في تقارير فريق الرصد السابقة على العمل المنجز أثناء الولاية الجارية. وقد أكد الفريق مجدداً منهجيته عملا بتقاريره السابقة (وآخرها التقرير الصادر تحت الرمز S/2011/433). وفيما يلي المنهجية المستخدمة لإعداد هذا التقرير:

- (أ) جمع المعلومات بشأن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة، قدر الإمكان؛
- (ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث، قدر الإمكان؛
- (ج) تحديد أوجه التجانس في أنماط المعلومات ومقارنة المعارف الموجودة بالمعلومات الجديدة والاتجاهات الناشئة؛
- (د) المداومة على أخذ خيرات وأحكام خبراء فريق الرصد المختصين في الحسبان وتقييم الفريق مصداقية المعلومات وموثوقية المصادر تقييماً جماعياً؛
- (هـ) الحصول على الأدلة المادية والفوتوغرافية والفيديوية و/أو الوثائقية التي تدعم المعلومات المجمعة.

٧ - وبذل فريق الرصد جهداً منهجياً دؤوباً بهدف الوصول إلى الضالعين في الانتهاكات، بواسطة الأفراد العالمين مباشرة بالانتهاكات أو العارفين بشخصيات تعرف بصورة مباشرة تفاصيل الانتهاكات. ولم يعرض فريق الرصد في أي وقت دفع أموال أو تقديم حوافز أخرى مقابل الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة.

٨ - وطبقاً للتوجيه المقدم إلى فريق الرصد من اللجنة في مناسبات عديدة، سعى الفريق جاهداً إلى تضمين تقريره النهائي أكبر قدر ممكن من أقوال الشهود ومن الأدلة. إلا أن معظم المعلومات الجوهرية ترد في المرفقات التي لم تترجم اعتباراً لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بمراقبة الوثائق والحد منها، ولا سيما ما جاء في قراراتها ٢١٤/٥٢ و ٢٠٨/٥٣ و ٢٦٥/٩٥.

ثانياً - السياق الإقليمي

٩ - السبيل الأفضل لتقييم درجة امتثال إريتريا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أثناء فترة ولاية فريق الرصد هو التقييم في سياق التطورات والديناميات في المنطقة.

١٠ - ففي الصومال، أخذت حركة "الشباب" المعارضة المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة في التراجع الميداني أمام الضغط المشترك المتمثل في هجمات عسكرية شنتها قوات الاتحاد الأفريقي والقوات الكينية والقوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، وربما حُرمت هذه الحركة في القريب العاجل من ميناء كيسمايو، الذي يمثل لها رأسملاً مدراً للربح. وقد بدأت تظهر على قيادة الجماعة علامات التعرّض لشدة، وصحب ذلك نشوء انقسام بين فصائل متطرف يتزعمه أحمد عبدي غودان "أمير" الشباب، وجناح أكثر

براغماتية سياسي التوجه يتصدره حسن ضاهر عويس يسعى لاجتذاب تأييد أعضاء فصيله المعارض المنحل الآن المسمى ”حزب الإسلام“. وقد كانت لإريتريا علاقات مع الجماعتين كليهما منذ عام ٢٠٠٦، ولكنها منذ عام ٢٠٠٩ أخذت تقترب من عويس وزملائه في ’حزب الإسلام‘ أكثر من قربها من غودان^(١).

١١ - وازدادت حالات التوتر بين إريتريا وإثيوبيا بعد كشف الستار عن تآمر مسؤولي المخابرات الإريترية لإفشال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بشن حملة من التفجيرات. وفي آذار/مارس ٢٠١١، نقلت وسائل الإعلام عن ميليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا قوله إن إثيوبيا، التي تستضيف عددا من جماعات المعارضة الإريترية، ستعمل بمزيج من الدبلوماسية والعمل العسكري على الإطاحة بالحكومة القائمة في أسمرة^(٢). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، هاجم مقاتلون من جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة، وهي جماعة مسلحة تستضيفها إريتريا وتدرجها، مجموعة من السياح الأوروبيين في شرق إثيوبيا، وقتلوا خمسة منهم (انظر الفرع الثالث - باء أدناه). واهتمت إثيوبيا إريتريا بالمسؤولية عن الحادث، وشنت في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٢ غارات انتقامية عبر الحدود.

١٢ - كما انتكست علاقات إريتريا مع جيبوتي إثر فرار أسيري حرب جيبوتيين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بعد احتجازهما في إريتريا لمدة تربو على ثلاثة أعوام (انظر الفرع السابع والمرفق الرابع أدناه). ونظرا لأن إريتريا قد أنكرت دائما احتجازها أي أسير حرب جيبوتي عقب الاشتباك الحدودي الذي حدث في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أثار كشف الستار عن هروب الأسيرين شكوكا جدية بشأن التزام إريتريا بعملية الوساطة التي رعتها قطر لتطبيع العلاقات بين البلدين.

١٣ - وبتخاذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١١)، تعرضت السلطات الإريترية لضغط إضافي يدفعها إلى التقيد بالمعايير الدولية، وفُرضت الرقابة على جمع الضرائب خارج إقليم إريتريا وعلى استخدام إيرادات التعدين. وهذا القرار عززته تدابير فرضتها حكومتا المملكة المتحدة وألمانيا لمنع تحصيل الضرائب الإريترية في أراضي البلدين. وتعالق في بعض أنحاء الشتات الإريترية أصوات المعارضين لجوانب داخلية في عملية تحصيل ضرائب الشتات بنسبة ٢ في المائة،

(١) انظر، على سبيل المثال، تقرير فريق الرصد S/2010/91 و S/2011/433.

(٢) صوت أمريكا، ”إثيوبيا تدعو إلى الإطاحة بالحكومة الإريترية“، ١٩ آذار/مارس ٢٠١١. متاحة في الموقع التالي: <http://www.voanews.com/content/ethiopia-advocates-overthrow-of-eritrean-government>.118333254/157712.html

لا سيما الأساليب القسرية الشديدة المستخدمة لفرض تحصيلها وانعدام الشفافية فيما يتعلق بإنفاقها.

١٤ - واستجابة لهذه الضغوط على ما يبدو، سعت الحكومة الإريترية إلى إعادة ارتباطها بالمجتمع الدولي في مناسبات متنوعة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أعادت إريتريا افتتاح بعثتها لدى الاتحاد الأفريقي بعد إغلاق استمر خمس سنوات؛ ومنذ أواخر ٢٠١١، سعت إلى إحياء اشتراكها في منظمة إقليمية، هي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. إلا أن الخطوات الإيجابية التي من هذا القبيل يجب بالضرورة تقييمها على ضوء استمرار إريتريا في تحدي قرارات مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٨٦٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

ثالثاً - دعم الجماعات المسلحة في المنطقة

١٥ - وثق فريق الرصد في تقريره السابق (S/2011/433) الدعم الإريترى لعدد من جماعات المعارضة المسلحة في منطقة القرن الأفريقي، لا سيما في الصومال وإريتريا.

١٦ - والمساعدة التي من هذا القبيل محظورة بموجب القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الذي يحظر بشكل فعال الدعم المقدم من إريتريا إلى جماعات المعارضة المسلحة الهادفة إلى زعزعة استقرار المنطقة، كما يحظر إيواء أفراد أو جماعات أو تمويلهم لارتكاب أعمال عنف أو أعمال إرهابية ضد دول أخرى أو مواطنيها في المنطقة، أو تمويلهم أو تقديم التيسيرات إليهم أو دعمهم أو تنظيمهم أو تدريبهم أو تحريضهم على ارتكاب هذه الأعمال.

١٧ - وفي أثناء الولاية الجارية، أكد فريق الرصد أن إريتريا تواصل إيواء جماعات معارضة مسلحة من البلدان المجاورة، لا سيما إثيوبيا، وتدريبها وتجهيزها على نحو يمثل انتهاكا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وعلى غرار ما حدث أثناء ولاية الفريق السابقة، نُشر أفراد من هذه الجماعات المسلحة من إريتريا عبر الصومال، على نحو يمثل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة العام الكامل وللقرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

ألف - الصومال

١٨ - لم يتلق فريق الرصد في أثناء الولاية أي تقارير أو أدلة موثوقة بشأن تقديم مساعدات من إريتريا إلى جماعات معارضة مسلحة في الصومال. ورغم أن من الممكن استمرار السلطات الإريترية في توفير أشكال المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة إلى جماعات المعارضة المسلحة دون اكتشاف أنشطتها، تشير تقديرات فريق الرصد إلى أن مثل هذه

المساعدات تكاد لا تُذكر وإلى أن دور إريتريا في الصومال حاليا هامشي وأن تأثيرها الإيجابي أو السلبي على مسار الأحداث ضئيل إن لم يكن معدوماً.

١٩ - وعلى الرغم من ذلك، يساور فريق الرصد القلق نظراً لاستمرار صلة إريتريا بتجارة الأسلحة ووسطاء تجارة الأسلحة في الصومال المعروفين بتقديم الخدمات والدعم إلى حركة الشباب (انظر المرفق ١-١).

الادعاءات القائلة بإيصال الأسلحة جواً إلى حركة الشباب

٢٠ - في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، صرح محمود عبد الله وليّ "واقا"، عضو البرلمان الاتحادي الانتقالي، لإذاعة غالكا كيو بأن طائرة محملة بأسلحة من إريتريا قد هبطت في اليوم نفسه بمطار بيدوا الدولي.

٢١ - وتكررت ادعاءات "واقا" في تقرير استخبارات صادر عن مصدر عسكري، جاء فيه أنه قد تأكد هبوط طائرة محملة بأسلحة مضادة للطائرات في مساء يوم السبت الموافق ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، فيما بين الساعة الخامسة مساءً والساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة من نفس المساء، وأن هذه الأسلحة مرسلت إلى حركة الشباب، وأن ركاب سيارتين تابعتين للمكتب الإقليمي لحركة الشباب في بيدوا قد استقلوا الطائرة في رحلة عودتها.

٢٢ - وأكد تقرير ثان، أعدته منظمة متصلة بالأمن، أن طائرة بضائع مدنية متوسطة الحجم قد هبطت في مهبط طائرات بيدوا في الساعة الثانية وثلاثين دقيقة بعد الظهر بالتوقيت المحلي يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وأنها كانت محملة بإمدادات عسكرية. ووفقاً لمعد التقرير، فإن الطائرة ظلت رابضة في المطار لمدة ١٣٠ ساعة وإن عدداً كبيراً جداً من المدافع المضادة للطائرات جرى إنزاله من الطائرة على وجه السرعة بواسطة عدد كبير جداً من أفراد ميليشيا حركة الشباب.

٢٣ - وعلى مدى الأيام التالية، أفاد أيضاً عديد من مواقع الشبكة الإلكترونية المتخصصة في رصد المحتوى الإعلامي الصومالي بأن حركة الشباب قد أمرت المشردين الذين يعيشون حول مهبط الطائرات بإخلاء مساكنهم لعدة أيام^(٣).

(٣) انظر، على سبيل المثال، بار - كولان، "حركة الشباب تُجلى من يعيشون حول مهبط طائرات بيدوا"، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، متاح من <http://www.bar-kulan.com>؛ و Somalia Report؛ عويس كادي، "إريتريا متهمه بإيصال أسلحة"، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، متاح من <http://www.somaliareport.com>.

٢٤ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر إيمانويل شيرشير المتحدث الرسمي باسم قوات الدفاع الكينية بيانا قال فيه إنه قد تأكد لتلك القوات في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ على نحو قاطع هبوط طائرتين في بيدوا محملتين بشحنة أسلحة موجهة إلى حركة الشباب^(٤). وفي اليوم التالي، أصدر بيانا ثانيا، قال فيه ”بوسعنا أن نؤكد عن يقين أن طائرة أخرى محملة بالأسلحة قد هبطت في الصومال“^(٥). وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وجّهت حكومة كينيا رسالة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، أكدت فيها، استنادا إلى هذه التقارير، أن المعلومات المتاحة تشير إلى أن الأسلحة آتية من إريتريا. وقد رفضت حكومة إريتريا وحركة الشباب، سويا، هذه الادعاءات^(٦).

٢٥ - وأكدت منظمة دولية ذات صلات على أرض الواقع في بيدوا لفريق الرصد إرغام السكان على الرحيل من محيط المطار في تلك التواريخ، ولكنها نفت هبوط أي طائرات. كما أن مسؤولين تابعين لثلاث حكومات ومطلعين على تقارير استخباراتها الداخلية قد أبلغوا، كل منهم على حدة، الفريق بتقديراتهم التي تفيد بعدم قدوم رحلات جوية إلى بيدوا في تلك التواريخ.

٢٦ - واستنادا إلى المعلومات الواردة، يعتقد فريق الرصد أن إدارة حركة الشباب في بيدوا قد أصدرت حقا تعليمات إلى الأشخاص المشردين داخليا لكي يخلوا المنطقة المحيطة بمجمع المطار، مما يوحي باحتمال قدوم رحلات جوية. إلا أن الفريق لم يجد أدلة تؤكد الادعاءات القائلة بهبوط طائرة أو أكثر من طائرة في مطار بيدوا الدولي فيما بين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أو تؤكد أن إريتريا قد زودت حركة الشباب في بيدوا بالأسلحة والذخائر بعد نقلها جوا في الفترة نفسها.

(٤) جوش كرون، ”كينيا تقول إن أسلحة منقولة بالجو قد دخلت الصومال“، نيويورك تايمز، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ و ”طائرتان تنقلان أسلحة إلى الشباب“، ديلي نيشن، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٥) بيتر لفتي، ”الشباب تحصل على حمولة طائرة ثالثة من الأسلحة“، ديلي نيشن، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٦) الجزيرة، ”إريتريا تنفي إرسال أسلحة إلى حركة الشباب“، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ ووفقا لما ذكره جوش كرون مراسل صحيفة نيويورك تايمز، المرجع نفسه، صرح علي محمود رجي المتحدث باسم حركة الشباب بأن منظمته لا علاقة لها بإريتريا، وأضاف قائلا ”إننا نحصل على أسلحتنا من الاتحاد الأفريقي“.

٢٧ - وطلب فريق الرصد في مناسبات عديدة من حكومة كينيا تزويده بأدلة تثبت صحة الادعاءات القائلة بأن ثلاث طائرات قد هبطت في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في بلدة بيدوا الصومالية^(٧) إلا أنه لم يتلق حتى الآن أي رد.

باء - إثيوبيا

٢٨ - حصل فريق الرصد على معلومات موثوقة، بل حصل في بعض الحالات على أدلة جازمة، بشأن الدعم الإريتري لجماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية التالية: جبهة التحرير الوطني لأوغادين، وجبهة تحرير أرومو، وحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية، وغيمبوت سابات، وجبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة.

٢٩ - كما تستضيف إريتريا فلول جماعات معارضة إثيوبية أخرى، من قبيل أربنغنوش، ودبوب - هيزبوش، وبيبي شانغول؛ ولكن هذه الجماعات لا تضم الآن سوى أعداد قليلة ولم تظهر في فترة ولاية فريق الرصد سوى قدرة عملياتية ضئيلة، هذا إن كانت لديها حتى الآن مثل هذه القدرة^(٨).

جبهة التحرير الوطني لأوغادين/جبهة تحرير أرومو

٣٠ - في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اعترض أفراد من ميليشيا "أهل السنة والجماعة" الصومالية مجموعة مشتركة مؤلفة من مقاتلي جبهة التحرير الوطني لأوغادين وجبهة تحرير أرومو على الجانب الصومالي من الحدود الصومالية - الإريترية. وكانت المجموعة المشتركة بين جبهتي التحرير السالفتي الذكر قد نُشرت مؤخرا انطلاقا من إريتريا، ودخلت الصومال عبر طرق مختلفة قبل أن تجتمع في غالكاكيو لتقوم برحلة عبور الحدود^(٩). وأفادت التقارير بوصول جماعة من مقاتلي جبهة التحرير الوطني لأوغادين بقوام أكبر من قوام الجماعة السالفة الذكر إلى الصومال قادمة من إريتريا في الوقت نفسه تقريبا، ونزلت إلى البر في ماريرو، بالقرب من بوساسو.

٣١ - ووفقا للأربعة الناجين من أفراد القوة الموجودين في محبسهم في إثيوبيا، فإن أفرادا في جماعة تابعة لجبهة التحرير الوطني لأوغادين قد أرسلوا للتدريب في إريتريا في أواخر ٢٠٠٧

(٧) اجتماعات معقودة مع مسؤولين كينيين في ٣ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ومراسلات رسمية.

(٨) مقابلات مع مدرين عسكريين وضباط كبار إريتريين سابقين، في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ ومقابلة مع وكالة استخبارات، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢.

(٩) مقابلات مع خمسة أفراد من القوة بقوا على قيد الحياة، وجرت المقابلات في أثناء احتجازهم في جيفا، بإثيوبيا، يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وكانت قاعدتهم في البداية في كيلوما، ثم في عين. وقد تدرب أحد المقاتلين، ويدعى عبدي بارود حسن، مع ستين رجلاً آخرين أرسلوا بعد ذلك إلى الصومال وتكونت منهم فيما بعد 'قوة آلانسايدي' المنحوسة (انظر S/2011/433).

٣٢ - وكانت التفاصيل التي قدمت إلى فريق الرصد من الباقين على قيد الحياة من تلك الفرقة بشأن مرافق التدريب والمعلمين في إريتريا متسقة مع روايات مقاتلي جبهة التحرير الوطني لأوغادين الآخرين المعروفين بتدريبهم هناك. وفضلاً عن ذلك، تمكن فريق الرصد من التحقق من عناصر مسار سفر المجموعة، الأمر الذي أكد صحة رواياتهم. وترد رواية تفصيلية لهذه الحادثة في المرفق ١-١.

٣٣ - وحسب تقديرات فريق الرصد، فإن أقل من ١٠٠ من مقاتلي جبهة التحرير الوطني لأوغادين قد بقوا في إريتريا عقب نشر قوة آلانسايدي في عام ٢٠١٠. وإذا صحت التقارير التي تحدثت عن رسو وحدة ضخمة تابعة للجبهة المذكورة بالقرب من بوساسو في أواخر ٢٠١١ فإن عدد المقاتلين الباقين في إريتريا يمكن أن يكون قليلاً جداً. ولم ترد أي تقارير عن عمليات تجنيد جديدة، مما يوحي بأن هؤلاء ربما كانوا آخر مقاتلي جبهة التحرير الوطني لأوغادين الباقين في البلد. وهذا سوف يكون متسقاً مع التقارير القائلة بأن الصلة بين أسمره وجبهة التحرير الوطني لأوغادين باتت في السنة الأخيرة متوترة بشكل مطرد، ويعزى جزء من هذا إلى مسألة ذات طبيعة استراتيجية بينما يعزى جزء آخر إلى الصلات الاستكشافية بين الحكومة الإثيوبية وبعض قادة جبهة التحرير الوطني لأوغادين بشأن احتمالات الحوار.

جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة

٣٤ - في ليلة ١٧/١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أغار مسلحون فيما بين الحادية عشرة مساءً والواحدة صباحاً على وجه التقريب على مخيم للسياح واقع على قمة بركان إرتائيل، في منطقة عفار الواقعة في شرق إثيوبيا^(١٠). وكان بالمخيم حينئذ عشرون سائحاً أجنبياً.

٣٥ - وقد قُتل رمياً بالرصاص ألمانيان وهنغاريان ونمساوي واحد؛ وأصيب بلجيكي وبريطاني إصابات خطيرة جراء إطلاق النيران عليهم؛ وأُسر في البداية أربعة ألمان وإثيوبيان (سائق وشرطي محلي)^(١١). وقد نُقل الجرحى من قمة البركان إلى مخيم السفح باستخدام نقالة مرتجلة. ثم أُجلوا بالهليكوبتر إلى مستشفى نِكِل في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد أُطلق

(١٠) مقابلة في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ مع مسؤول حكومي أوروبي كان على قمة بركان إرتائيل يوم بدء الهجوم.

(١١) مقابلة في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ في برلين مع مسؤولين بمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية.

مقاتلو جبهة التحرير الوطني لأوغادين القائمين بعملية الأسر سراح مواطنين ألمانين مسنين في تلك الليلة نفسها، عندما رفض أحدهما المضي في السير. وعاد الإثنين كلاهما إلى المخيم في إرتائيل.

٣٦ - وفي بلاغ صادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعلنت الجبهة السالفة الذكر مسؤوليتها عن الغارة، وذكرت أن قوتها قتلت ١٦ جندياً إثيوبياً. وأقر البيان بوجود شخصين ألمانين وشخصين إثيوبيين محتجزين لدى الجبهة، ولكن البيان ادعى أن السياح الخمسة الذين فارقوا الحياة قتلتهم القوات الإثيوبية التي كانت ترافقهم. كما أكد البيان أن حكومة إريتريا لا علاقة لها بالحادث^(١٢).

٣٧ - وأصدرت وزارة الشؤون الخارجية الإثيوبية بياناً صحفياً في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ اهتمت فيه حكومة إريتريا بأنها مسؤولة عن الغارة وبأنها تستخدم على نحو مفضوح جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة كبش فداء^(١٣).

٣٨ - وفي ٥ آذار/مارس، أعلنت جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة أن الرهينتين الألمانيتين قد أُطلق سراحهما برعاية جماعة من شيوخ عفار، وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أُطلق سراح الإثيوبيين اللذين أُحذا رهينتين.

٣٩ - وعلى ضوء ارتباط إريتريا التاريخي بجبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة، أجرى فريق الرصد تحقيقاً للتيقن مما إذا كانت إريتريا تتحمل أي مسؤولية، مباشرة أو غير مباشرة، عن هذا الحادث بعينه. وأجرى الفريق مقابلات مع أشخاص كانوا موجودين بمخيم إرتائيل أثناء الهجوم، وأحد السياح المصابين، ومسؤولين من الحكومات المعنية بالأمر، ومختلف وكالات إنفاذ القانون التي حققت في الحادث، بما فيها مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية^(١٤).

(١٢) بلاغ عسكري صادر عن جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة، MCC Ref: 001/2012، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأخطأ البيان في ذكر تاريخ وقوع الحادث، إذ ذكر أنه وقع في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(١٣) انظر <http://www.mfa.gov.et/PressMore.php?pg=34>.

(١٤) مقابلة مع ضابط اتصال مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية، سفارة ألمانيا في نيروبي، ٩ أيار/مايو ٢٠١٢.

صلة جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة بإريتريا

٤٠ - في بادئ الأمر، كانت جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة (المعروفة أيضا باسم أوغومو)، التي تأسست عام ١٩٩٣، اتحادا مؤلفا من ثلاث منظمات عفارية معارضة للحكومة الإثيوبية. وهذه الجبهة تقاوم من أجل الحصول على مزيد من الاستقلال الذاتي لمنطقة عفار^(١٥). وقد عارضت الحركة انفصال إريتريا ورفضت في البداية أن تعترف بإريتريا كدولة مستقلة.

٤١ - وجبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة منقسمة داخليا، فهي تعمل في معظم الأحيان وكأها ائتلاف فضفاض يضم فصائل عدة أكثر مما تعمل كجبهة متحدة وحيدة. وفي بعض الأحيان تقف عناصر تلك الجبهة إلى جانب إثيوبيا ضد إريتريا (لا سيما أثناء الحرب التي نشبت فيما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠)، ولكن معظم أنشطتها العسكرية كان موجهة على مدار تاريخها ضد إثيوبيا. ولم تعد بيانات الجبهة الصحفية وبلاغاتها تعارض حق إريتريا في الوجود.

٤٢ - وجبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة تاريخ طويل من أسر الأجانب، بما في ذلك أسر ثلاثة إيطاليين في آذار/مارس ١٩٩٥، واثنين من مستشاري الأمم المتحدة في ١٩٩٦، ومجموعة مؤلفة من خمسة بريطانيين وثمانية إثيوبيين في آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد أُطلق سراح المجموعة الأخيرة في إريتريا، بفضل المساعي الحميدة التي بذلتها الحكومة الإريترية. ولم يُعرف إطلاقا عن تلك الجبهة أنها قتلت عمدا أي رعايا أجانب.

٤٣ - وصرح متمرّد عفار من جيبوتي، وردت أقواله في تقرير فريق الرصد السابق (S/2011/433)، بأنه يدرك أن قوات جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة يجري تدريبها قرب كيلوما، في مقاطعة البحر الأحمر الإريترية. وأكد هذه المعلومات مصادر عسكرية إريترية سابقة وعناصر من جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة في مقابلات أُجريت في ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢. وأكدت مصادر الجبهة أيضا لفريق الرصد، في مقابلات أُجريت في ٥ تموز/يوليه، أن الجبهة كان لها حتى تموز/يوليه تمثيلية في عصب، وأنها تتلقى الدعم اللوجستي من الحكومة الإريترية، بما في ذلك الذخيرة.

٤٤ - وحصل فريق الرصد في الآونة الأخيرة على معلومات موثوقة وأدلة دامغة تفيد بأن بعض قوات جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة قد استُضيفت ودُربت مؤخرا في إريتريا

(١٥) تكونت جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٣، وكانت وليدة اندماج اتحاد عفار الديمقراطي الثوري ومنظمة عفار أوماتاه ديمقراسيوه فوتشا Demokrasiyyoh Focca وقوات عفار الثورية.

تحت رعاية المقدم 'حسانت'، رئيس الاستخبارات العسكرية في المنطقة الشرقية، والرائد 'دياسي'، وهو ضابط في الاستخبارات العسكرية الإريترية يعمل في منطقة جنوب البحر الأحمر. ويُعتقد أن الرائد 'دياسي' يتولى مسؤولية التنسيق مع موسى إبراهيم، رئيس جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة، وعلي ياليل، ضابط الاستخبارات الرئيسي في الجبهة والمكلف بالتنسيق مع الجيش الإريترى. وكل من المقدم 'حسانت' والرائد 'دياسي' تابعان للعميد طعمة غويتوم (المعروف أيضا باسم ودي مقيلي) (انظر S/2011/433، الفقرة ٢٦٢ (أ)).

٤٥ - وحتى أواخر عام ٢٠١١ كان مقاتلو الجبهة يتلقون التدريب أيضا في منطقة غلالو بمقاطعة شمال البحر الأحمر. وتذكر التقارير أن التدريبات تجري تحت قيادة النقيب داود سليمان، وهو ضابط عسكري له خبرة بالألغام وعمليات نزع الألغام. وقد عمل النقيب سليمان في تعاون وثيق مع الموظفين الدوليين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في السنوات التي أعقبت الحرب بين إريتريا وإثيوبيا^(١٦).

٤٦ - وكان في معية النقيب سليمان شخص يدعى محمد عمر هاشم وينتمي إلى جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة والنقيب تمسغن هايلي وهو مهندس عسكري وضابط لوجستيات عمل كمراقب عسكري في دارفور (آذار/مارس ٢٠٠٩).

٤٧ - وحصل فريق الرصد على قائمة جزئية، تحقق منها مصدران تحققا مستقلا، وهي تضم أسماء متدربي الجبهة في وانديديل وويمة في أواخر ٢٠١١. وقد أكد مسؤولو إنفاذ القوانين الذين كانوا يحققون في حادث إرتائيل في مطلع ٢٠١٢ أن خمسة من تلك الأسماء هي نفسها أسماء المتهمين الذين وردت أسماؤهم في تحقيقات هؤلاء المسؤولين.

٤٨ - وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، أغارت وحدات الشرطة الإثيوبية على ثلاث قواعد عسكرية إريترية ردا على غارة جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة. وتواصلت حتى حزيران/يونيه ٢٠١٢ عمليات التوغل الإثيوبية في غرب إريتريا، ومن الواضح أن هذه الغارات كانت ذات أهداف عسكرية محدودة^(١٧).

(١٦) مقابلة في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ مع مسؤول سابق بإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عمل من قبل مع بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا.

(١٧) مقابلتان مع ضابط عسكري إريترى سابق في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، ومع مسؤول إثيوبي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

تحليل واستنتاجات

٤٩ - لا تتوافر لدى فريق الرصد أي أدلة توحى بأن حكومة إريتريا تتحمل مسؤولية مباشرة عن تخطيط العملية التي جرت في إرتائيل أو عمليات القتل أو عن تنفيذها. إلا أنه أثناء المقابلات التي أُجريت فند الناجون من الحادث، على نحو لا لبس فيه، أي غموض بشأن ادعاء جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة القائلة بأن السياح لقوا مصرعهم على أيدي القوات الإثيوبية نظرا لعدم وجود أي قوات إثيوبية باستثناء شرطي عفاري واحد.

٥٠ - إلا أن فريق الرصد أكد أن إريتريا تواصل استضافة جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة وتدريب عناصرها وتقديم الدعم إليها، وأن بعض متدربي الجبهة الملتحقين بها مؤخرا ربما يكونون ضالعين في حادث إرتائيل (انظر S/2011/433، الفقرة ٢٧٥ والمرفق ٨-١). لذلك، فإن إريتريا لم تتصرف فحسب على نحو يمثل انتهاكا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بل تتحمل أيضا مسؤولية غير مباشرة عن عمليات القتل التي جرت في إرتائيل في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية

٥١ - استمر الدعم الإريتري لحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية (المعروفة عموما باسم دمهيت) طوال عام ٢٠١١ وفي ٢٠١٢. وهناك معلم عسكري إريتري درّب بنفسه أعضاء في تلك الحركة، وهذا الرجل صرح لفريق الرصد بأن دمهيت كانت ترابط أساسا خارج هرنا، ولكنها تمارس عملياتها أيضا انطلاقا من مخيمات أصغر، ومنها مخيم عين، فضلا عن مواقع مؤقتة بامتداد الحدود الإثيوبية. كما أبلغ أعضاء سابقون في وحدات مغاوير الجيش الإريتري فريق الرصد بأنهم قابلوا أعضاء في منظمة دمهيت أثناء التدريب في معسكري ساوا ومأتار (انظر المرفق ١-١ (ب) والمرفق ١-١ (ج)، للاطلاع على صور ملتقطة من الجو لهرنا وساوا، على التوالي)^(١٨).

٥٢ - وإضافة إلى ذلك، تطوعت مصادر إريترية كانت ذات صفة عسكرية في السابق بإبلاغ فريق الرصد بأنه في مطلع ٢٠١٢ انتقل أفراد هيئة معلمي دمهيت إلى مخيم أصغر أقرب إلى الحدود الإثيوبية، واقع على مبعده ٢٥ كيلومترا من الجنوب الشرقي من هرنا. وأجرى فريق الرصد مقابلات مع مدرّبين عسكريين وضباط مكلفين إريتريين سابقين، وقد أكد هؤلاء أنه عندما أغارت القوات الإثيوبية على أماكن في إريتريا في منتصف نيسان/أبريل

(١٨) مقابلات مع أفراد سابقين بوحدات مغاوير الجيش الإريتري، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢٠١٢ استهدفت تلك القوات بصفة خاصة قاعدتي دمهيت الرئيسيتين معا، بما فيهما قاعدة هرنّا^(١٩).

غيبوت سبات

٥٣ - أتاحت السلطات الإثيوبية لفريق الرصد إمكانية التقاء ثلاثة محتجزين يُدعى أنهم أعضاء في جماعة غيبوت سبات المعارضة المحظورة. وقد أجرى فريقان تابعان لفريق الرصد في ثلاثة تواريخ منفصلة^(٢٠)، مقابلات مع كل من الثلاثة على حدة.

٥٤ - وأعلن المحتجزون الثلاثة جميعا أنهم أعضاء في جماعة غيبوت سبات وأنه قبض عليهم في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وذكر الثلاثة جميعهم أيضا أنهم سافروا من قبل إلى إريتريا، عبر السودان، اعتقادا منهم بأن الفرصة ستتاح لهم للتمتع ببرامج تعليمية في أوروبا أو أمريكا الشمالية في مرحلة تالية. وادعوا أن ما حدث بدلا من ذلك هو إيفادهم للتدريب في منطقة حدودية عسكرية غربية في إريتريا.

٥٥ - وأبلغ المحتجزون فريق الرصد أنهم تلقوا تلقينا سياسيا من أندارغشيو تسيغي نائب رئيس غيبوت سبات، قبل تقديمهم إلى العقيد فيتسوم يشاك "لينين" الإريتري ليدرهم على استعمال الأسلحة النارية اليدوية والمتفجرات ومكافحة التجسس، وقالوا إن تدريبهم استغرق شهرين (انظر S/2011/433، الفقرة ٢٦٢ (ب)).

٥٦ - وتبين أن جميع المحتجزين يعرفون أسمرّة ومعالها جيدا وكان أحدهم على دراية تامة بالأسلحة والمتفجرات. كما كان أحد المشتبه فيهم قادرا على تحديد ملامح العقيد فيتسوم تحديدا تاما. إلا أن أحد المشتبه فيهم عجز عن التعرف على المواد المتفجرة الأساسية أو تحديد مكونات القنابل اليدوية أو الإمساك بسلح ناري يدوي إمساكا صحيحا - وهذه كلها أشياء ادعى أنه تدرّب على استعمالها.

٥٧ - واستنادا إلى هذه الروايات، فإن فريق الرصد مقتنع بأن المتهمين الثلاثة جميعهم يعرفون أسمرّة وضواحيها معرفة مباشرة والأرجح أنهم كانوا على صلة مباشرة بالعقيد فيتسوم. إلا أنه نظرا لعدم اتساق رواياتهم، عجز الفريق عن التوصل إلى استنتاج فيما يختص بانتمائهم التنظيمي أو حصولهم على تدريب عسكري أو شبه عسكري.

(١٩) مقابلات مع مدرّبين عسكريين وضابط كبير إريتريين سابقين، في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ ومقابلة مع وكالة استخبارات، في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢.

(٢٠) مقابلة مع محتجزين من جماعة غيبوت سبات (غ ٧)، ٢١ و ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

رابعاً - انتهاكات حظر توريد الأسلحة العام الكامل

٥٨ - يبدو أن حظر توريد الأسلحة العام الكامل المفروض على إريتريا قد حظي بالاحترام إلى حد كبير؛ إلا أن فريق الرصد يعتقد أن حكومة إريتريا تواصل شراء العتاد العسكري والحصول على المساعدة الخارجية لصيانة جزء من قوتها الجوية.

٥٩ - ويواصل كبار المسؤولين الإريتريين، لا سيما اللواء تكلاي كيفلي "منجوس" قائد القطاع الغربي، الضلوع في الاتجار بالأسلحة لبيعها في السودان - وهذه تجارة تؤثر على الأمن الإقليمي بحيث يصل تأثيرها إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ألف - القوة الجوية الإريتيرية

٦٠ - القوة الجوية الإريتيرية هي أصغر فرع في القوات المسلحة. وهي خاضعة لقيادة اللواء تيكلاي هابتسيلاسي، وقاعدة عملياتها الرئيسية في أسمرة. ولا توجد قواعد دائمة للطائرات الحربية في مصوع أو عصب أو ساوا. وطائرات هذه القوة الجوية الأكثر تقدماً هي الميغ - ٢٩ فلكرم (MiG-29 Fulcrums)، والسوخوي - ٢٧ فلانكرز (Su-27 Flankers)، وإم. آي - ٢٤ هند (Mi-24 Hind)، وطائرات الهليكوبتر المقاتلة.

٦١ - ويقتضي الحفاظ على هذا الأسطول الجوي، المتسم رغم صغره بتطوره النسبي، في حالة صلاحية للعمليات مستوى دراية تقنية رفيع والالتزام بمداول زمنية صارمة للصيانة وتدقيق قطع الغيار ومواد التشحيم بصورة مطردة. والصيانة الأساسية للطائرات تشمل الصيانة حسب الحالة والصيانة العلاجية وهي لازمة بعد كل دورة إقلاع وهبوط؛ إلا أنها لا تشمل الأخطاء العشوائية أو الإصلاحات المرتبطة بالحوادث. وتشمل المتطلبات الدنيا لهذه الخدمة توريد قطع الغيار التالية بانتظام وعلى نحو موثوق: إطارات جهاز الحط، ومحامل العجلات، وشمعات الإشعال، والبصلات الكهربائية، والأنوار، والبطاريات، والمرشحات، ووحدات توهين الكوابح، والزيت والأوكسجين. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إعادة الماء بسائل منظومة الكوابح الهيدروليكية، واستبدال منظومات إلكترونيات الطيران المعطوبة، وتحديث البرمجيات الموجودة على متن الطائرة. وقد استلزم هذا دائماً مصدر إمداد أجنبي موثوق وإسهام أفراد تقنيين أجانب.

٦٢ - والحظر العام الكامل لتوريد الأسلحة إلى إريتريا يمنع بيع أو توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، إلى إريتريا، بما في ذلك قطع غيار الأصناف السالفة الذكر وتوفير المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة وقطع الغيار التي اعتمدت عليها إريتريا زمناً طويلاً، ولذلك يفترض تأثر تأهبها للعمليات.

٦٣ - ولذلك، سعى فريق الرصد إلى تحديد ما إذا كانت القوة الجوية الإريترية كانت قادرة على التقيد بالجداول الزمنية للصيانة، كمؤشر على مدى استمرار دخول التقنيين الأجانب وقطع الغيار المستوردة إلى إريتريا على نحو يمثل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة. ونظرا لأن الحكومة قد حرمت الفريق من فرصة زيارة إريتريا، فإنه لم يستطع التحقق من النتائج على الطبيعة.

٦٤ - واستنادا إلى هذا التقييم المؤقت، يعتقد فريق الرصد أن الحظر يؤثر حقا على الجداول الزمنية للصيانة ويؤثر سلبا على تأهب القوة الجوية العملياتي. إلا أنه من المرجح عدم إمكان الحفاظ حتى على مستوى نشاط القوة الجوية المتدني حاليا دون الحصول بدرجة ما على هذه الأصناف المحظورة، مما يوحي بأن إريتريا قادرة على تلبية بعض احتياجاتها سواء بمساعدة من الدول الصديقة أو في السوق السوداء الدولية.

صيانة الطائرات الحربية الإريترية

٦٥ - ثبت لفريق الرصد أن القوة الجوية الإريترية قد استعانت في السابق بأفراد أوكرانيين مرتبطين بمؤسسة "ميغ ريمونت"، وهي المرفق الرئيسي في أوكرانيا لعمرة مقاتلات الميغ والسوخوي المقاتلة (انظر الشكل الأول أدناه).

الشكل الأول

كبير موظفي "ميغ ريمونت" التقنيين أثناء وجوده في أسمره وإلى جانبه أفراد من القوة الجوية الإريترية، سيركا (circa) ٢٠٠٢



٦٦ - يوجد مرفق "ميغ ريمونت" في زابوريجيا، بأوكرانيا، وقد كان في الأصل مرفقا لإصلاح المعدات العسكرية قائما في قاعدة القوة الجوية، ولكنه أصبح في سنة ١٩٩٦ شركة مملوكة للدولة. وفي عام ٢٠١١، نقلت ملكية الشركة من وزارة الدفاع إلى شركة أوكروبوورونبرون القابضة المختصة بالتعامل في المعدات الدفاعية.

٦٧ - وزابوريجيا، بوصفها تجمعاً للطيران في العصر السوفياتي معنياً بالإنتاج العسكري والصناعي، لا تزال نقطة التقاء لسماسرة (كثير منهم موظفون سابقون في "ميغ ريمونت") يسعون للحصول فيما وراء البحار على طلبات للصيانة وقطع الغيار وإجراء العمليات للطائرات الروسية الصنع. وأبلغ مسؤول أوكراني فريق الرصد بأن أحد هؤلاء السماسرة، وهو وكالة زابوريجيا الإقليمية للشؤون الاقتصادية الخارجية، قد اشترك عام ٢٠٠١ في مناقشات مع حكومة إريتريا لتوفير قطع الغيار لطائرات الهليكوبتر. ومعروف أيضاً أن تلك الوكالة قد فرضت عليها جزاءات من حكومة الولايات المتحدة فيما يختص بانتهاكات مزعومة لنظام الجزاءات المفروض على إيران.

٦٨ - ووفقاً لمصدر لديه معرفة مباشرة بقطاع الطيران في زابوريجيا، فإن الوكالة السالفة الذكر معروفة في أوساط النشاط التجاري المتعلق بالطيران بكونها مورداً سريعاً يوفر للبلدان الأفريقية قطع الغيار وخدمات عمرة الطائرات ومستمرًا في التعاون الوثيق مع مرفق "ميغ ريمونت". كما أن الوكالة إياها مرتبطة بشركة "أيسيس سوفت تريدينغ ليميتد"، وهي شركة بريطانية مسجلة عام ١٩٩٨ ومتخصصة في صنع الهياكل والقطع المعدنية^(٢١). وقد حصل فريق الرصد على معلومات تشير إلى أن شركة أيسيس سوفت تريدينغ ليميتد تداوم على تصدير العتاد العسكري إلى رواندا وأوغندا منذ عام ٢٠٠١.

٦٩ - ووردت إلى فريق الرصد دلائل موثوقة تشير إلى تقديم دعم لوجستي وتقني للقوة الجوية الإريتيرية على نحو يمثل انتهاكاً للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بما في ذلك تقارير تتحدث عن مفاتحة رئيس القوة الجوية بنفسه للشركات الأجنبية، ومنها شركة أيسيس سوفت تريدينغ ليميتد، التي يمكن أن تزود أسطول القوة الجوية بقطع الغيار والخدمات المتخصصة.

(٢١) سجلت وكالة زابوريجيا الاقتصادية الخارجية الإقليمية في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، وقد عين أوليغ كراسنوسلسكي، نجل فيتالي كراسنوسلسكي المدير العام للوكالة، مديراً للشركة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

الحالة الراهنة للقوة الجوية الإريترية

٧٠ - استطاع فريق الرصد أن يتثبت من احتواء أسطول القوة الجوية الإريترية في الوقت الحالي على ٢٢ طائرة من الطائرات الثابتة الأجنحة وسبع طائرات ذات أجنحة دوارة. وبين هذه الطائرات جميعها سبع طائرات فقط معروف الآن أنها قادرة على القيام بعمليات (انظر الجدول أدناه). ويعتقد فريق الرصد أن الطائرات الباقية ليست في الخدمة حالياً.

طراز الطائرة	العدد	الطائرات العاملة في أيار/مايو ٢٠١٢	أرقام التسجيل	تعليقات
ميغ - ٢٩ فولكرم (Mig-29 Fulcrum)	٧	٢	ERAF 501 ERAF 502 ERAF 504 ERAF 505 ERAF 508	ذات مقعد واحد
سوخوي - ٢٧ فلانكر (Sukhoi Su-27 Flanker)	٢	١	ERAF 608 ERAF 609	ذات مقعد واحد SK ذات مقعدين UB
إيرماشي إم بي ٣٣٩ سي (Aermacchi MB-339C)	٤	-	ERAF 408	
هاربين واي - ١٢ (Harbin Y-12)	٢	٢	ERAF 801	
إيرو إل - ٣٩ ألباتروس (Aero L-39 Albatross)	١	-		طائرة واحدة على الأقل للتدريب، وربما كانت من ممتلكات القوة الجوية الإثيوبية في السابق
إل - ٩٠ تي بي رديغو (L-90TP Redigo)	٦	-		
أوغسطينا بل - ٤١٢ (Augusta Bell-412)	٢	-	ERAF 702	
ميل مي - ١٧ هيب (Mil Mi-17 Hip)	٣	٢	ERAF 301 ERAF 306	
ميل مي - ٣٥ هيند إي (Mil Mi-35 Hind E)	٢	-		ذكرت التقارير أن طائرة واحدة على الأقل قد جرى الاستيلاء عليها من القوة الجوية الإثيوبية

- ٧١ - واستنادا إلى هذه المعلومات، يرى فريق الرصد أن القوة الجوية الإريترية غير قادرة إلا على إدامة عمليات الصيانة بجميع مراحلها لنحو ٣٠ في المائة من أسطولها الجوي.
- ٧٢ - وهذا التقييم يؤكد صحته هارب من الخدمة لديه معرفه وافية بميكل القوة الجوية الإريترية وعملياتها وبالصلات الباقية على الطبيعة، وهذا الشخص أبلغ فريق الرصد بأن فرض حظر توريد الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ قد أدخل إخلالا شديدا بأداء سلسلة الإمداد بقطع الغيار وأدى إلى إنهاء بعض عقود الصيانة الثنائية^(٢٢).
- ٧٣ - وفضلا عن ذلك ووفقا لنفس الشخص الهارب من الخدمة، فإن العديد من كبار التقنيين المسؤولين عن صيانة طائرات القوة الجوية قد فروا من البلد، مما زاد من تآكل قدرة القوة الجوية على احترام الجداول الزمنية للصيانة الإلزامية للمعايير.
- ٧٤ - وأكد مصدر دبلوماسي في أسمرة أن نشاط المقاتلات النفاثة التابعة للقوة الجوية قد تضاعف كثيرا، إذ لوحظ تحليق واحد فقط في سماء العاصمة الإريترية فيما بين نهاية شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٢^(٢٣).
- ٧٥ - وتشير الملاحظة الدقيقة لتحركات الطائرات في ساحة خدمة الطائرات بمطار أسمرة استنادا إلى الصور المتاحة على موقع "غوغل إيرث" إلى وجود بعض النشاط، بما فيه إعادة تزويد الطائرات بالوقود والقيام عام ٢٠١١ بتشبيد حظيرة طائرات مساحتها ٨٧٥ مترا مربعا. إلا أنه من غير الواضح، ترك طائرات ريفية الأداء، في وجود حيز حظائر طائرات متاح لما لا يقل عن تسع طائرات، في ساحة خدمة الطائرات على مدار السنة كلها (بما فيها الفصل المطير) ما لم يكن الغرض من ذلك هو الاستعراض ولا القيام بعمليات.

(٢٢) مقابلات، ٩ آذار/مارس، و ٩ نيسان/أبريل، و ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠١٢.

(٢٣) رسالة إلكترونية، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢.

الشكل الثاني

ساحة خدمة الطائرات العسكرية بمطار أسمره، ١ آذار/مارس ٢٠١٢

حظائر الطائرات	حظيرة أقيمت في ٢٠١١	حظائر الهليكوبتر
----------------	---------------------	------------------

حظيرة
طائرات

٧٦ - ويعتقد فريق الرصد أن من غير المرجح إلى حد بعيد أن يكون ممكنا الحفاظ حتى على هذا المستوى المنخفض من نشاط القوة الجوية الإريترية استنادا إلى الموارد المحلية وحدها. وباختصار، يذهب فريق الرصد إلى أنه على الرغم من الفاعلية الجزئية لحظر توريد الأسلحة يستمر حصول القوة الجوية الإريترية على بعض المساعدات التقنية الخارجية واستيرادها قطع الغيار على نحو يمثل انتهاكا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

باء - الاتجار بالأسلحة والبشر

٧٧ - يبين فريق الرصد في تقريره المؤرخ تموز/يوليه ٢٠١١ ضلوع كبار العاملين في الهيئات الأمنية الإريترية، لا سيما اللواء تكلاي كيفلي "منجوس"، في الاتجار بالأسلحة والبشر وصولا إلى مصر (شبه جزيرة سيناء) عن طريق السودان، في الطريق إلى إسرائيل. والاتجار بالأسلحة والبشر تديره الشبكات نفسها باستخدام المركبات نفسها، بمشاركة نفس المسؤولين الإريترين.

٧٨ - ومنذ ذلك الوقت، علم فريق الرصد أن هذا النشاط يجري على نطاق أوسع مما كان معتقدا في السابق. ووفقا لهيئة السكان والهجرة والحدود الإسرائيلية، دخل ٥٨ ٠٨٨ ملتمسا

للجوء إسرائيل عن طريق الحدود الإسرائيلية - المصرية بين ٢٠٠٦ وشباط/فبراير ٢٠١٢. وكان ٥٦,٥ في المائة من هؤلاء (أي ٣٢ ٠٨٢ شخصا) من إريتريا^(٢٤). وتشير إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن الرقم أكبر من ذلك بكثير، حيث دخل ٥٩ ٩٦٩ إريتريا إسرائيل عن طريق مصر فيما بين ٢٠٠٩ و ٢٠١١^(٢٥).

٧٩ - وقد جرى توثيق جيد لخبرات ملتمسي اللجوء هؤلاء، إذ سجلت المنظمات غير الحكومية في إسرائيل أكثر من ١ ٣٠٠ شهادة أدلى بها ملتمسو لجوء أفارقة، وكان أكثر من نصف هؤلاء إريتريين^(٢٦). وأشار ٦١ شخصا من هؤلاء إلى أن المشاركين في هذه التجارة من الرشايدة والبدو، وغالبا ما وصفوا تعذيب محتجزهم لهم بدنيا ونفسيا.

٨٠ - وحددت مصادر مستقلة متعددة في إسرائيل وشبه جزيرة سيناء، بالاسم، اللواء تكلاي كيفلي "منجوس" والعقيد فيتسم يشاك (انظر S/2011/433، الفقرة ٢٦٢ (ب)) فضلا عن سلسلة من الوسطاء، باعتبار هؤلاء مسؤولين مسؤولية مباشرة عن تهريب البشر والأسلحة من إريتريا عبر الحدود.

٨١ - وترد في المرفق ٢-٢ عينة من نصوص المقابلات التي أجريت مع المهاجرين الإريتريين.

شركات الاتجار

٨٢ - تبدأ عمليات الاتجار في غرب إريتريا، برعاية اللواء "منجوس". ووفقا لترجم عمل سابقا مع شبكة تهريب في شبه جزيرة سيناء، كان ينظم عمليات تصدير الأسلحة عام ٢٠١١ ضابطان عسكريان خاضعان لقيادة "منجوس"، اسم أولهما برهام واسم ثانيهما سيسيف هادجو. وقال المترجم السابق: إن "منجوس" يحصل على كل النقود.

(٢٤) انظر <http://www.piba.gov.il>.

(٢٥) إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يكثر الطلب عليها (انظر <http://www.unhcr.org/pages/4a0174156.html>) وقاعدة البيانات السكانية الإلكترونية الإحصائية للمفوضية السالفة الذكر (انظر <http://www.unhcr.org/statistics/population>).

(٢٦) بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١، دخل ١ ٣٠٤ شخصا من ملتمسي اللجوء إسرائيل من مصر؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ عدد الأشخاص الذين من هذا القبيل ١ ٩٩٨ شخصا؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بلغ العدد ٢ ٦٩٨ شخصا، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغ العدد ٢ ٨٦٩؛ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بلغ العدد ٢ ١٧١؛ وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، بلغ العدد ٥٣١. انظر: <http://www.piba.gov.il/PublicationAndTender/ForeignWorkersStat/Documents/777777%202012.pdf>.

أما هم فلا يحصلون على أي شيء. هم في الجيش؛ ولذلك، يفعلون ما يؤمرون به (انظر المرفق ٢-٢).

٨٣ - وبوجه عام، قيل إن هذه الأسلحة بنادق هجومية من طراز كلاشينكوف وقنابل صاروخية (مقذوفات آر بي جي). وكثير منها مكتوب عليها بيانات الوحدات العسكرية الإريتيرية التي كانت مملوكة لها في السابق^(٢٧). وتلك الأسلحة تنقل بالسيارات عبر الحدود عن طريق تيسيبي إلى وادي شريفني، حيث تسلم إلى شبكات الاتجار التي يديرها الرشايدة بتكلفة تبلغ، حسب التقارير، نحو ٢٥٠ دولارا للبنديقة الواحدة. وهي تباع في مصر للسماسرة الفلسطينيين بسعر أعلى من ذلك بكثير.

٨٤ - وانطلاقاً من السودان، يبيع المهربون الرشايدة الحيز في سيارات الشحن للمهاجرين الإريتيريين بما متوسطه ٣٠٠٠ دولار. ومعروف عن هؤلاء المهربين أنهم يحتفظون اللاجئيين من المخيمات في شرق السودان. ويجري تحميل الشاحنات بالأسلحة والذخائر. ويعتلى الركاب بأمعتهم تلك الشاحنات لكي يخفوها عن الأنظار.

٨٥ - وبعبر مصر، يسلم المهربون الرشايدة المهاجرين إلى المتاجرين البدو. إلا أن من المعتاد أن يحتجز هؤلاء المتاجرون الركاب بدلا من توصيلهم إلى مقصدهم، وأن يطالبوا عائلاتهم بقدى فاحشة مقابل إطلاق سراحهم - وتتراوح قيمة الفدية عادة بين ٣٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ دولار. وإذا لم تُدفع الفدية يعذب الرهائن تعذبا وحشيا أو قد يُقتلون. وقد قال بعض المهربين البدو لضحاياهم المحتجزين إنه ما لم تُدفع الفدية ستُستأصل أعضاء حيوية من أحسادهم وتُباع.

٨٦ - وأفادت التقارير بأن أحد التجار البارزين المقيمين في سيناء، وهو معروف باسم "أبو أحمد"، قد اعتاد إيصال ما لا يقل عن ٢٠٠ قطعة سلاح صغيرة شهريا، فضلا عن كميات ضخمة من الذخائر. لذلك، فإن قيمة هذه التجارة بالنسبة لشبكة اللواء "منجوس" تبلغ على الأقل ٣٠٠٠٠٠ دولار شهريا أو ٣,٦ ملايين دولار سنويا فيما يختص بالأسلحة وحدها، ناهيك عن الذخائر.

خامسا - تحصيل الإيرادات خارج إريتريا

٨٧ - أدان مجلس الأمن، في قراره ٢٠٢٣ (٢٠١١)، قيام الحكومة الإريتيرية بفرض "ضريبة الشتات" لزراعة الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي أو انتهاك القرارات ذات

(٢٧) مقابلات سرية اطلع فريق الرصد على مضمونها، تل أبيب، إسرائيل ٦ و ٧ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

الصلة، لأغراض منها شراء الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة لنقلها إلى جماعات المعارضة المسلحة أو تقديم أي خدمات أو تحويلات مالية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تلك الجماعات. كما قرر المجلس وجوب توقف إريتريا عن استخدام الابتزاز، والتهديدات باستخدام العنف، والاحتيايل وسائر الوسائل غير المشروعة لتحصيل الضرائب خارج إريتريا من مواطنيها أو من أفراد آخرين ذوي أصل إريتري.

٨٨ - ولذلك، أجرى فريق الرصد تحقيقات للثبوت مما إذا كانت السلطات الإريتريّة تستخدم في الحقيقة الابتزاز، والتهديدات باستخدام العنف، والاحتيايل أو الوسائل غير المشروعة لتحصيل الضرائب خارج إريتريا، وكذا تحديد الأغراض التي توجه إليها الإيرادات المتحصلة من مثل هذه الضرائب. ويرد في المرفق ٣-١ بيان واف بالنتائج التي توصل إليها الفريق.

ملاحظات عامة على تحصيل إيرادات إريتريّة خارج الإقليم الوطني

٨٩ - تفرض حكومة إريتريا والجهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، وهي الحزب الحاكم في إريتريا، على المواطنين الإريتريين المقيمين في الخارج والرعايا الأجانب المنحدرين من أصل إريتري مجموعة متنوعة من المتطلبات تعني سداد ضرائب خارج الإقليم الوطني الإريتري. وإضافة إلى ذلك، يجري تشجيع إريتريي الشتات على تقديم "نبرعات" لمجموعة متنوعة من القضايا، وإن كان من الممكن في الواقع معاقبة الأفراد الذين لا يمتثلون لذلك.

٩٠ - وتختلف إجراءات سداد ضرائب الشتات الإريتريّة من مكان إلى آخر. ففي الأماكن التي توجد فيها سفارة أو قنصلية تسدد الضرائب عادة إلى السفارة أو القنصلية. وحيثما ينعلم التمثيل الرسمي يقوم وكلاء الجهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة أو ناشطوها بمهمة تحصيل الضرائب. وعلى سبيل المثال، يمكن دفع الضرائب في سياتل، بولاية واشنطن، عن طريق وكالة سفريات مملوكة لإريتريين^(٢٨). وسواء كانت الأساليب التي يستخدمها هؤلاء ابتزازية أو غير مشروعة فإنها غالبا ما تكون مسألة خاضعة للقانون الوطني أو قانون الولاية، وتتوقف على مسائل من قبيل ما إذا كان المحصل دبلوماسيا أو وكيلا مسجلا لدولة أجنبية أو غير دبلوماسي، وعلى جنسية المحصل ونوع الثغرات القانونية والإدارية التي يستخدمها المحصل.

٩١ - ومن المعتاد أن يلجأ المسؤولون والوكلاء الحزبيون الإريتريون إلى التهديد، والتخويف، والتدابير القسرية، للابتزاز. والأسلوب الأكثر شيوعا على الإطلاق هو الامتناع

(٢٨) مقابلات، سياتل، واشنطن، الولايات المتحدة، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢.

عن تقديم خدمات لا علاقة لها بالضرائب حتى تُدفع الضرائب. وثمة تدابير أخرى تشمل التحرش والتخويف والتهديد بالعقاب في إريتريا، إذ يمكن إبطال حق التوريث لمن يرفضون الدفع؛ وقد تفرض عقوبات على أفراد عائلاتهم؛ كما يمكن تعريضهم للاحتجاز أو للحرمان من تأشيرة الخروج إذا عادوا إلى إريتريا.

٩٢ - ومنذ صدور القرارين ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١)، باتت تحصيل الإيرادات الإريترية خارج الإقليم الوطني محل رقابة أشد وواجه تحديات متصاعدة. ففي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، أخطرت حكومة المملكة المتحدة السلطات الإريترية أنه نظرا لأن جوانب تحصيل ضريبة الاثنتين في المائة قد تكون غير قانونية، وبل مخالفة لاتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، يتعين على السفارة الإريترية، ريثما يتبين خلاف ذلك، أن توقف فورا وكليا، جميع الأنشطة المتصلة بتحصيل الضريبة^(٢٩). كما طلبت حكومة ألمانيا من إريتريا التوقف عن تحصيل ضريبة الاثنتين في المائة المنطوية على استخدام البعثات الدبلوماسية الإريترية في الأراضي الألمانية^(٣٠). وعلى نحو مطرد، بدأ إريتريو الشتات في تحدي مشروعية الضريبة، وذلك في إطار قوانين البلدان التي تستضيفهم^(٣١).

٩٣ - ولذلك، جرى على نحو مطرد تصميم أساليب تحصيل الإيرادات بطريقة تتحاشى المواجهة المباشرة مع المحققين وممثلي الادعاء في البلدان المضيفة، بحيث باتت تشبه باطراد الأساليب السرية لجمع الأموال التي استخدمتها جبهة التحرير الشعبية لإريتريا أثناء الكفاح التحرري - ولكن دون التمتع بنفس درجة التأييد الشعبي التي حظيت بها ذات مرة^(٣٢). إذ جرى التشديد بدرجة أكبر على التبرعات المقدمة في الحفلات الموسيقية والأحداث الثقافية التي ينظمها وكلاء الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة وناشطوها، إلا أن

(٢٩) بيان وزارة الخارجية، "وزارة الخارجية يساورها القلق لحرمان الممثلين القنصليين من الوصول إلى محتجزين في إريتريا"، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١. ووفقا لإلسا تشيرم، وهي ناشطة إريترية معنية بحقوق الإنسان، استأنفت الحكومة الإريترية والوكلاء الحزبيون الإريثريون منذ ذلك الحين تحصيل الضريبة في شتى أنحاء المملكة المتحدة. ويطلب المسؤولون الإريثريون في المملكة المتحدة بفحص استثمارات P60 (الموجز الرسمي البريطاني الشامل الأجر والضريبة) لمعالجة ضريبة الاثنتين في المائة الإريترية معالجة حاسوبية.

(٣٠) مصدر دبلوماسي ألماني، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٣١) في كندا وحدها، سجل مواطنو الشتات الإريثريون فيما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٢ شكاوى بشأن أنشطة الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة المبذولة لجمع الأموال، وذلك في أربع مناسبات منفصلة على النحو التالي: مرة في كالاغاري، ومرة في وينبيغ، ومرتان في أوتاوا.

(٣٢) في أثناء الحرب الأهلية الإثيوبية (١٩٧٥-١٩٩١)، استخدمت جبهة التحرير الشعبية لإريتريا إجراءات سرية لتمويل الدعم الخفي لجهداها الحربي ضد نظام حكم منغيستو. مقابلة مع دبلوماسي إريثري سابق، لندن، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

هذه الأساليب يمكن أن تكون في ظروف معينة غير قانونية (انظر الفرع المتعلق بالأحداث الثقافية في المرفق ٣-١ الوارد أدناه).

ضريبة الاثنين في المائة المخصصة للتنمية والتأهيل

٩٤ - ما يسميه مجلس الأمن في قراره ٢٠٢٣ (٢٠١١) "ضريبة الشتات" هو ما تشير إليه السلطات الإريتيرية باعتباره ضريبة التنمية والتأهيل البالغة نسبتها اثنان في المائة من الدخل، وهي ضريبة "سنتها في عام ١٩٩٤ الجمعية الوطنية لتوفير بعض الدعم لنفقات الميزانية السنوية الضخمة التي تواصل الحكومة تحملها حتى الآن لتقديم الدعم لمعوقى الحرب وعائلات الشهداء"^(٣٣). وفي رسالة موجهة إلى اللجنة بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أنكرت حكومة إريتريا خروج الضريبة عن القانون، وأشارت إلى قانون معين نشر في الجريدة الرسمية لعام ١٩٩٤، دون أن توضح ذلك. كما أشارت الرسالة إلى "بعض الأنظمة الإدارية المنطبقة على من يتحاشون أو يرفضون الامتثال لها"، وهي تشمل "خسران استحقاقات معينة من قبيل حق ملكية العقارات والامتيازات التجارية" ولكنها أكدت أن "هذه التدابير لا تنفذ، ولا يمكن أن تنفذ، خارج الإقليم الوطني".

٩٥ - وجمع فريق الرصد شهادات عديدة من إريتريين في الشتات وسلطات البلدان المضيفة تبين مختلف الأساليب التي يستخدمها العاملون في السفارات الإريتيرية وممثلو الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة لابتزاز الناس ليدفعوا^(٣٤). ووفقا لتقييم حديث أجرته الخيالة الكندية الملكية، وهو تقييم يتسق مع الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الرصد بنفسه، فإنه غالبا ما يسفر رفض سداد الضريبة عن رفض إسداء الخدمات أو توجيه تهديدات إلى أفراد العائلة الذين ظلوا مقيمين في إريتريا أو التحرش بمؤلاء الأفراد، أو إمكان القبض على الفرد حال السفر إلى إريتريا دون سداد الضرائب التي يُدعى أنها مستحقة عليه.

٩٦ - وبالنسبة للإريتريين في الشتات، فإن سداد ضريبة الدخل بنسبة ٢ في المائة من الدخل شرط مسبق للحصول على أي خدمة حكومية وهي مستحقة بأثر رجعي منذ آخر

(٣٣) "بيان السيد أرايا ديستا، الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة"، أثناء مشاورات غير رسمية أجرتها لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، نيويورك، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٣٤) مقابلات عديدة مع أفراد إريتريين موثوقين يعيشون في الشتات ومسؤولين كبار سابقين في السويد، وهولندا، والمملكة المتحدة، أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ وأوكلاند، كاليفورنيا؛ وسياتل، واشنطن، الولايات المتحدة، ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢، وواشنطن العاصمة، الولايات المتحدة، في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٢.

تواريخ السداد^(٣٥). وأي اتصال بسفارة أو قنصلية إريترية، سواء لتجديد جواز سفر أو لاستصدار تأشيرة أو للم شمل الأسرة أو لشؤون متعلقة بالوراثة يطرح تلقائياً مطالبة بدفع الضرائب بأثر رجعي.

٩٧ - كما يمكن أن يطلب من مقدمي الطلبات التوقيع على استمارة طلب خدمات هجرة ومواطنة، معروفة أيضاً باسم الاستمارة بـ ٤ أو رسالة الاعتذار. وهذه الاستمارة تقتضي توقيع مقدم الطلب على بيان "اعتذار عن ارتكاب جريمة بعدم إكمال الخدمة الوطنية" وإبداء الاستعداد لقبول العقوبة المناسبة في الوقت الملائم (انظر المرفق ٣-١ (ب)).

٩٨ - كما أن طلبات الخدمة المقدمة من الأقارب الذين يعيشون في إريتريا يمكن أن تتسبب في طلب دفع الشخص الموجود بالخارج للضريبة. ويمكن رفض طلبات تجديد تراخيص العمل السنوية أو طلبات استخراج توكيل رسمي إذا كان أحد أفراد العائلة بالخارج غير مسدد للضرائب. وإذا رُفض السداد يلزم غالباً أن تتبرأ العائلة رسمياً من ابنها المقيم بالمهجر أو أن تتحمل العواقب^(٣٦).

٩٩ - وأخيراً، فإن إريتريي الشتات الذين يعودون إلى الوطن للزيارة قد يجري تأخيرهم أو احتجازهم إذا لم يكونوا قد دفعوا ضريبة الاثنتين في المائة. ولا تميز السلطات الإريترية بين المواطنين الإريتريين المقيمين بالخارج والرعايا الأجانب المنحدرين من أصل إريتري. لذلك، فإن حاملي الجوازات الأجنبية يمكن أيضاً رفض منحهم الخدمات القنصلية الصادرة عن بلد جنسيتهم ريثما تحل المسألة.

التبرعات المقدمة لقوات الدفاع الإريترية

١٠٠ - في بعض البلدان، قد يُطلب من إريتريي الشتات تقديم تبرع لميزانية الدفاع الإريترية، إضافة إلى ضريبة الاثنتين في المائة. ففي كندا، على سبيل المثال، تشترط استمارة ضريبة الاثنتين في المائة تقديم تبرعات لأغراض الدفاع الوطني، وتوصف هذه بأنها "تبرعات للدفاع الوطني صدا للغزو الإثيوبي" (انظر المرفق ٣-١ (ج))^(٣٧).

١٠١ - إلا أن التبرعات التي من هذا القبيل ليست بالضرورة تبرعا. فقد أبلغت مصادر عديدة لديها خبرة شخصية مباشرة بهذا الاشتراط فريق الرصد أنه إذا وافق مواطن إريتري

(٣٥) للإريتريين الذين لم يدفعوا المتأخرات المستحقة الدفع من ضريبة الدخل بأثر رجعي حتى سنة ١٩٩٢.

(٣٦) مقابلات رسمية، سياتل، واشنطن، الولايات المتحدة، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، وأوكلاند، كاليفورنيا، الولايات المتحدة، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢.

(٣٧) آرون برهاني، "القمع الإريتري يطارد المهاجرين إلى كندا" ذا ستار، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢.

على دفع ضريبة الاثنتين في المائة ورفض دفع التبرع لميزانية الدفاع الإريتري يمكن معاقبته كما لو كان قد رفض دفع ضريبة الشتات^(٣٨).

١٠٢ - ويرى فريق الرصد أن انتزاع التبرعات لصالح الإنفاق العسكري الإريتري يمكن أن يمثل انتهاكا للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، التي تطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير الضرورية لمنع جملة أمور تشمل المساعدة المالية المتصلة بالأنشطة العسكرية الإريتريّة المشمولة بحظر توريد الأسلحة.

الأحداث الثقافية

١٠٣ - يشمل ابتزاز الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة الهادف إلى الحصول على تبرعات زيادة الاعتماد على جمع الأموال في مهرجانات الفنون الشعبية وغيرها من الأحداث الثقافية التي تنظم في شتى أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية والبلدان التي تمنع فيها التجمعات السياسية^(٣٩). ولهذا الأحداث غرض سنوي يتمثل عادة في السماح لوكلاء الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة وناشطها بقياس درجة الولاء في جاليات الشتات^(٤٠). ووفقا لغربيين مسؤولين عن إنفاذ القوانين يرصدون الأحداث التي من هذا القبيل فإن جمع تلك الجبهة للأموال في مثل هذه المهرجانات والحفلات الموسيقية أخذ يصبح على وجه السرعة مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة اللازمة للسلطات الإريتريّة^(٤١).

١٠٤ - وتنظيم مثل هذه الأحداث قد لا يكون على الدوام شفافا أو قانونيا. فكثير من أنشطة الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة يوصف بأنه حفلات للجالية الإريتريّة وليس أنشطة سياسية، وقد تخفي مراكز الجاليات الإريتريّة الخاضعة لهيمنة تلك الجبهة طابعها السياسي من أجل الحصول على المساعدة المالية من الحكومات المضيفة لها. وقد تظاهرت حملة جمع أموال نظمتها الجبهة إياها في كندا في مطلع ٢٠١٢ بأنها حملة لمساعدة الأيتام

(٣٨) مقابلات رسمية، ١٨ كانون الثاني/يناير و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(٣٩) مقابلات ومراسلات بالبريد الإلكتروني مع الخيالة الكندية الملكية، نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٢.

(٤٠) يقول ديفيد دوزيني، وهو خبير بشؤون إريتريا يعمل في جامعة نيوشاتيل، إن الحكومة الإريتريّة حريصة كل الحرص على السيطرة على مَنْ تهربوا من الخدمة العسكرية في الوطن بالتمسك باللجوء في الخارج، "الإريتريون يشكون من التخويف"، ١ شباط/فبراير ٢٠١٢. ويضاف إلى ذلك مقابلات عديدة أجريت مع مبلغين مقيمين في الشتات ومصادر في مجال إنفاذ القوانين.

(٤١) مقابلة رسمية، ٣١ كانون الثاني/يناير و ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

والأطفال الإريتريين، وهذا من الممكن أن يكون انتهاكا للقانون الكندي (انظر المرفق ٣-١).

استجابات حكومة إريتريا والجهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة للقرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)

١٠٥ - تمثلت استجابة السلطات الإريترية لتشديد الرقابة الدولية واتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠٢٣ (٢٠١١) في إضفاء مزيد من اللارسمية والغموض على عملية تحصيل الإيرادات خارج الإقليم الوطني.

١٠٦ - وإحدى السمات الرئيسية في نظام تحصيل الإيرادات اللارسمي هذا تتمثل في الانعدام الحقيقي لوثائق العملية ذاتها. وبصرف النظر عن مسؤولي السفارات والقنصلية، فإن محصلي الضرائب الإريتريين يكونون عموما من غير الدبلوماسيين ومن غير الوكلاء المعلنين للحكومة الأجنبية أو لمنظمة سياسية. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، علم فريق الرصد أنه ليس ثمة ممثل أو وكيل للجهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة مسجل حاليا لدى وزارة العدل بالولايات المتحدة بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب.

١٠٧ - ولم تعد السفارات والقنصليات الإريترية تقدم إيصالات دالة على سداد الضريبة. أما رسائل الاعتذار فتحتفظ بها السفارات، دون تقديم صور منها للموقعين عليها. وازدادت حركة الأموال بعيدا عن الحسابات المصرفية الرسمية لتتحول إلى مدفوعات نقدية بالعملة الصعبة يتعامل فيها وكلاء الجهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة وناشطها عن طريق حسابات مصرفية خاصة معينة خارج إريتريا^(٤٢). ويستمر بشكل روتيني وصف القاهرة ودبي بأنهما مركزان ماليان رئيسيان للجهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، ولكن كمبالا وجوبا اكتسبتا سريعا أهمية في هذا الصدد^(٤٣).

سادسا - الإيرادات الآتية من قطاع التعدين وبذل العناية الواجبة

١٠٨ - طلب مجلس الأمن من إريتريا، في قراره ٢٠٢٣ (٢٠١١)، التحلي بالشفافية في شؤونها المالية العامة، بوسائل تشمل التعاون مع فريق الرصد، كما طلب إلى اللجنة أن

(٤٢) مقابلات مع دبلوماسي إريترى سابق، أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ومع محصل ضرائب سابق عمل لدى الجهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، سياتل، واشنطن، الولايات المتحدة، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢؛ انظر أيضا S/2011/433، الفقرات ٣٧٢ إلى ٤١٤.

(٤٣) مقابلة مع مسؤولين من دولة أوروبية، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ ومقابلة مع أحد قادة الجالية الإريترية، سياتل، واشنطن، الولايات المتحدة، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢.

تصوغ، بمساعدة فريق الرصد، مبادئ توجيهية يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء لكي تحول دون إسهام الأموال الآتية من قطاع التعدين الإريتري في انتهاك أي من القرارات ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٨٦٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١).

١٠٩ - وردت حكومة إريتريا على القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) بقولها إن إصدار مبادئ توجيهية للعناية الواجبة "لا يمكن تبريره" ومن شأنه أن يعيق فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي في بلد نام^(٤٤). ولم تفصح السلطات الإريترية، من الناحية العملية، عن كيفية تقويض زيادة شفافية إدارة الثروة المتمثلة في الموارد الطبيعية للاستثمار أو للنمو الاقتصادي في إريتريا.

١١٠ - كما رفضت السلطات الإريترية التعاون مع فريق الرصد فيما يتعلق بطلب مجلس الأمن إبداء الشفافية في استعمال العائدات المتولدة عن صادرات الذهب (انظر قرار المجلس ٢٠٢٣ (٢٠١١)، الفقرة ١٢).

العائدات الآتية من تعدين الذهب

١١١ - لا يزال قطاع التعدين الإريتري، لا سيما تعدين الذهب، في مرحلة النمو. ويجب على المستثمرين الأجانب العاملين في إريتريا الدخول في مشاريع مشتركة مع شركة التعدين الوطنية الإريترية المملوكة للدولة. وتم الاستثمارات والعائدات خلال هياكل متنوعة غالبا ما تكون في صورة شركات أنشئت في إريتريا وفي مراحل نمو مختلفة. وثمة ترتيبات تعاقدية غامضة تزيد من تعقيد إجراء أي تحقيق شامل.

١١٢ - ووفقا للأرقام التي نشرتها شركة نيفسن، وهي شركة تعدين مقرها كندا، وتقوم بتشغيل منجم بيشا، أنتجت ١٠,٧ أطنان من الذهب الإريتري في عام ٢٠١١، بقيمة سوقية متوسطها ١ ٦٢٠ دولارا للأوقية (وهذا يفوق تكلفة الإنتاج النقدية خمس مرات). وعلم فريق الرصد أن خام الذهب قد صُدِّرَ بشحنه جوا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية^(٤٥). كما سُحنت كميات إضافية من نواتج الخام بالطائرات إلى الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا^(٤٦). وبينما سجلت شركة نيفسن أن الإيرادات الناتجة عن عملياتها في إريتريا عام ٢٠١١ قد

(٤٤) رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا.

(٤٥) مقابلات مع مسؤولين حكوميين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ ومقابلة مع جيلز لابارت الباحث المتخصص في قطاع تعدين الذهب، جنيف، أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٤٦) مقابلة مع أخصائي نقل جوي مطلع على الرحلات الجوية المنطلقة من إريتريا، أيار/مايو ٢٠١٢.

بلغت ٥٤٨ مليون دولار لم يعرف حجم الإيرادات التي تراكمت لحساب الحكومة الإريترية. إلا أنه بموجب أحكام عقد شركة نيفسن نُقل إلى السلطات الإريترية في عام ٢٠١١ ما يقدر بـ ٧,١ أطنان من الخام، كما أن من الممكن أن يُباع هذا بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار^(٤٧).

العناية الواجبة في إدارة إيرادات قطاع التعدين الإريترية^(٤٨)

١١٣ - تُقيّم إدارة المالية العامة في إريتريا بصفة عامة بأنها مبهمة. فالميزانية الوطنية غير متاحة علانية. وقد لاحظ فريق تابع لمصرف التنمية الأفريقي في ورقته المؤقتة عن الاستراتيجية القطرية لإريتريا في السنوات ٢٠١١/٢٠٠٩ أن شفافية إدارة المالية العامة في إريتريا لا تزال محدودة مما يصعب تقييم جودة إدارة المالية العامة. واحتلت إريتريا المرتبة الثامنة والأربعين بين ٥٣ دولة أفريقية في جدول الحوكمة الأفريقية الصادر سنة ٢٠١١ عن مؤسسة مو إبراهيم والمرتبة الرابعة والثلاثين بعد المائة بين ١٨٢ بلدا في مؤشر مفاهيم الفساد لسنة ٢٠١١ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية^(٤٩). وأدرج البنك الدولي إريتريا في المرتبة الثمانين بعد المائة ضمن ١٨٣ بلدا على الصعيد العالمي من حيث سهولة إجراء المعاملات^(٥٠). وقالت شبكة غلوبال تريند دوت نت، المتخصصة في خدمات التجارة الدولية، في بيانها المجلد القطري المخصص لإريتريا إنه لم تتح من المصرف المركزي للبلد أي بيانات رسمية عن الاستثمارات المباشرة الأجنبية^(٥١).

١١٤ - وفي هذا السياق، يمثل تعقب إيرادات قطاع التعدين ضمانا لعدم استخدامها لانتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تحديا شديدا. ولذلك، أعد فريق الرصد ثلاثة خيارات لتنظر فيها اللجنة.

(٤٧) انظر <http://www.nevsun.com/news/2012/march21>.

(٤٨) دأبت السلطات الإريترية على الاعتراض على صحة التقييمات الخارجية والدراسات الاستقصائية الشاملة التي من النوع المشار إليه في هذا الفرع. إلا أن الحكومة الإريترية لا تنشر بيانات مالية كثيرة، وما تنشره من بيانات لا يمكن بصفة عامة التحقق منه تحققا مستقلا. ونظرا لرفض السلطات الإريترية التعاون مع فريق الرصد، لم يكن أمام الفريق خيار سوى الاعتماد على البيانات المتاحة علانية وتحليل الاقتصاد الإريترية.

(٤٩) انظر <http://www.moibrahimfoundation.org> و <http://www.transparency.org>.

(٥٠) انظر <http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/eritrea>.

(٥١) انظر <http://www.globaltrade.net/international-trade-import-exports/m/c/Eritrea.html>.

الخيار الأول: الإفصاح والتخصيص الطوعيان

١١٥ - بموجب الخيار الأول، يُقترح اشتراك حكومة إريتريا طوعية في إطار عمل دولي لإدارة الإيرادات المتولدة عن مواردها الطبيعية، وذلك من قبيل 'مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية'، بحيث يلزم ذلك الإطار السلطات الإريتريّة وشركاءها في القطاع الخاص بالمبادئ الآتية^(٥٢):

- (أ) مداومة نشر جميع مدفوعات التعدين المسددة من الشركات إلى الحكومات ("المدفوعات") وجميع الإيرادات المادية التي تتسلمها الحكومات من شركات التعدين ("الإيرادات") لتصل إلى الجمهور العريض بطريقة ميسرة عالمية شاملة مفهومة؛
- (ب) في حال عدم وجود مراجعات حسابية جاهزة، تخضع المدفوعات والإيرادات لمراجعة حسابية موثوقة مستقلة، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛
- (ج) ريثما يقرر مجلس الأمن إنهاء التدابير المفروضة في القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) ينبغي تخصيص الإيرادات للإففاق غير العسكري؛
- (د) ينبغي أن يقوم بتسوية المدفوعات والإيرادات وما يتصل بذلك من النفقات مدير موثوق مستقل، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المصحوب بنشر رأي المدير فيما يختص بالتسوية، بما فيها الفروق، متى تبين وجود مثل هذه الفروق؛
- (هـ) يسري هذا النهج على جميع الشركات، بما فيها المؤسسات المملوكة للدولة؛
- (و) يشارك المجتمع المدني مشاركة فعالة، بوصفه شريكا، في تصميم هذه العملية ورصدها وتقييمها، ويساهم في النقاش العام؛
- (ز) تضع الحكومة المضيفة، بمساعدة من المؤسسات المالية الدولية عند اللزوم، خطة عمل لكل ما سبق تكون مستدامة ماليا ومعلنة، بما في ذلك أهداف يمكن قياسها وجدول زمني للتنفيذ وتقييم للقيود التي يمكن أن تحد من القدرة.
- ١١٦ - في سياق القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، يقترح فريق الرصد إتاحة بيانات المدفوعات والإيرادات للجنة، ورهنا باستعراض الفريق، فضلا عن إتاحتها لأي مراجع حسابات مستقل يستعان به لهذا الغرض.

(٥٢) مقتبسة من مبادئ ومعايير 'مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية'، وهي متاحة على الموقع <http://eiti.org/eiti/principles>.

الخيار الثاني: الإشراف المشترك

١١٧ - يمثل الخيار الثاني توسعا في الخيار الأول، بما في ذلك إنشاء حساب ضمان توضع فيه جميع المدفوعات والإيرادات المتأتية من قطاع التعدين، ريثما يقرر مجلس الأمن إنهاء التدابير المفروضة في القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١).

١١٨ - تدير حكومة إريتريا ذلك الحساب بالاشتراك مع طرف ثالث متفق عليه، يحدد فيما بعد، ويشترك في الإذن بالنفقات.

الخيار الثالث: الإفصاح الإلزامي

١١٩ - يُقترح، في إطار الخيار الثالث، أن تطلب حكومات الشركات ذات المصالح التعدينية في إريتريا إلى تلك الشركات أن تفصح عند الطلب عن تفاصيل جميع المدفوعات المسددة إلى حكومة إريتريا، سواء كانت مدفوعات نقدية أو عينية. وهذا سوف يسمح للحكومات المضيفة بالوفاء بالتزامها إزاء مجلس الأمن بضمان عدم استخدام المدفوعات المسددة للسلطات الإريتيرية في انتهاك القرارات ذات الصلة.

١٢٠ - وتشمل متطلبات الإفصاح تحديد الحسابات التي وضعت فيها الودائع، والسماح بالقيام، حسب الاقتضاء، بالمتابعة من قبل السلطات الوطنية وفريق الرصد أو أى منهما.

١٢١ - كما يقترح فريق الرصد أن تخضع المصارف المراسلة التي لديها حسابات باسم حكومة إريتريا، أو الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة أو الجهات التي يشتهى في كونها واجهات لهذين الكيانين للإفصاح الإلزامي المفروض من قبل الحكومات المضيفة لها، وذلك تحقيقا للغرض نفسه.

سابعاً - الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)

١٢٢ - أحاط فريق الرصد علماً، في تقريره الصادر في تموز/يوليه ٢٠١١، برفض إريتريا مناقشة مسألة الأفراد العسكريين الجيئوتيين التسعة عشر الذين أفادت التقارير بفقدهم أثناء العمليات وتعتقد السلطات الجيئوتية أنهم محتجزون في إريتريا بصفة أسرى حرب.

١٢٣ - وقد طلب مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ١٩٠٧ (٢٠٠٩) أن تتيح إريتريا معلومات بشأن المقاتلين الجيئوتيين المفقودين في القتال منذ المواجهات التي وقعت من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ليتأكد المعنيون بالأمر من وجود أسرى حرب جيئوتيين ويقف على ظروفهم.

١٢٤ - ورأى فريق الرصد أنه من السابق لأوانه الخلوص إلى أن صمت إريتريا يشكل عرقلة لقرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩). وبدلاً من ذلك، أوصى الفريق بالسماح لوساطة حكومة دولة قطر بزمّن ونطاق إضافيين لمعالجة التراع من كافة جوانبه (S/2011/433، الفقرة ٤٣٠).

١٢٥ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وجه الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام يبلغه فيها بفرار أسيري حرب جيبيوتين من سجن إريتري، ولاحظ في الوقت نفسه أن حكومة إريتريا ظلت حتى تاريخه تنكر احتجاج أي أسرى حرب جيبيوتين (S/2011/433).

هروب أسيري الحرب الجيبوتييين من إريتريا

١٢٦ - في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فرّ أسيرا الحرب الجيبوتييين عيليه يابه وخضر سنبل علي، وهما برتبة جندي درجة أولى، من إريتريا سلماً نفسيهما للشرطة السودانية عند نقطة قروره الحدودية^(٥٣). وبياناتهما الشخصية مطابقة لما جاء في قائمة الأفراد العسكريين الجيبوتييين الذين أفادت التقارير بفقدانهم في القتال يوم ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقد قابل فريق الرصد أسيري الحرب السابقين في جيبيوتي يوم ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

١٢٧ - وكان يابه وعلي قد أُسرا قرب رأس دميرة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ مع خمسة جنود جيبيوتين آخرين. وقد أصيب خمسة من السبعة أثناء القتال وتلقوا إسعافاً أولياً سطحياً قبل نقلهم إلى مرفق احتجاج في عصب، حيث استجوبوا وظلوا محتجزين لمدة تقارب الشهرين.

١٢٨ - ونقلت المجموعة من عصب مروراً بأسمرة، إلى معسكر سجن حربي في شباي - مندار، بالقرب من مدينة أفعبت، وظلوا هناك طوال السنوات الثلاث التالية وشهر واحد. ورغم عدم إيذائهم بدنياً، كانت ظروف الاحتجاز قاسية. وعانى أسرى الحرب السبعة جميعهم من سوء التغذية وأصيب اثنان منهم بفقد البصر. ولم تتح الرعاية الطبية للمصابين، إذ ظل المصابون وطلقات الرصاص والشظايا في أجسادهم دون علاج، وفقد أحدهم القدرة على تحريك أحد ذراعيه. وحتى تاريخ فرار الاثنين من السجن في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كان يابه وعلي هما الوحيدان القويان المتمتعان بالصحة بدرجة تكفي لمحاولة الهروب.

(٥٣) رُقيَّ الجنديان منذ ذلك الوقت إلى رتبة رقيب.

١٢٩ - وترد في رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، موجهة من الممثل الدائم لجيوتي لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2011/617) وفي المرفق ٤-١ من هذا التقرير رواية أوفى تتحدث عن احتجازهما وهروبهما.

تقييم

١٣٠ - جاء في رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة من عثمان صالح محمد، وزير خارجية إثيوبيا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن مسألة سجناء الحرب تناو لها المادة ٣ من الاتفاق الشامل الذي وقّعه جيوتي وإريتريا برعاية قطرية وأنه لا توجد طريقة وساطة أو آلية وساطة أخرى ولا ينبغي أبدا إنشاء مثل هذه الطريقة أو الآلية. وجاء في رسالة الوزير أيضا أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كليهما قد أفرا الاتفاق القطري.

١٣١ - وعلى الرغم من رسالة الوزير، طلب مجلس الأمن في قراره ٢٠٢٣ (٢٠١١) أن تتيح إريتريا معلومات بشأن المقاتلين الجيوتيين المفقودين في القتال منذ المواجهات التي وقعت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ليتأكد المعنيون بالأمر من وجود أسرى حرب جيوتيين ويقفوا على ظروفهم. ويدرك فريق الرصد أن قرار مجلس الأمن لاحق زمنيا للاتفاق القطري وناسخ له.

١٣٢ - وكشف الستار عن احتجاز السلطات الإريترية فعلا لأفراد عسكريين جيوتيين في سجونها ومعرفة أن ما لا يقل عن خمسة أسرى حرب كانوا لا يزالون أحياء في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، رغم بقائهم أحياء في ظل ظروف لا تحتمل، من شأنه جعل تنفيذ إريتريا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩) والقرارات اللاحقة له مسألة ملحة.

١٣٣ - ولذلك، تذهب تقديرات فريق الرصد إلى أن استمرار إنكار إريتريا احتجازها أسرى حرب جيوتيين ورفضها توفير معلومات يشكّلان عرقلة لتنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، وإلى ضرورة اتخاذ تدابير بموجب القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) تستهدف المسؤولين عن ذلك.

ثامنا - التوصيات

حظر توريد الأسلحة

١٣٤ - يوصي فريق الرصد بأن ينظر مجلس الأمن في طلب إحاطات من حكومات إريتريا وإسرائيل، والسودان، ومصر بشأن مسألة الاتجار بالأسلحة والبشر بين البلدان الأربعة فضلا

عن طلب إحاطة بصيغة أرياس من المنظمات غير الحكومية ذات الدراية الفنية الوثيقة الصلة بالموضوع.

تحصيل الإيرادات خارج إقليم البلد

١٣٥ - يوصي فريق الرصد بأن ينظر مجلس الأمن، على ضوء المعلومات الجديدة المقدمة من الفريق في هذا التقرير، في تجديد قراره القاضي بأن توقف إريتريا استخدام الابتزاز، والتهديدات باستخدام العنف، والاحتيايل والوسائل الأخرى غير المطروحة لتحصيل الضرائب خارج إريتريا من مواطنيها أو من أفراد آخرين ذوي أصل إريتري، وبتذكير الدول الأعضاء بالتزامها المقرر بموجب الفقرة ١١ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١).

إيرادات التعدين

١٣٦ - يوصي فريق الرصد إما بأن تتطوع حكومة إريتريا بالأخذ بإطار شفاف لإدارة الإيرادات التي تستمدتها من التعدين أو أن تفرض الدول الأعضاء الإفصاح الإلزامي على شركات التعدين والمصارف المراسلة التي تتعامل في إيرادات إريتريا.

تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)

١٣٧ - يوصي فريق الرصد بأن تقدم حكومة إريتريا على الفور، إما إلى حكومة قطر أو إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية، كافة المعلومات المتاحة المتصلة بوضع أسرى الحرب الجيوتيين المحتجزين لديها أو الأفراد العسكريين الجيوتيين الذين أفادت التقارير بفقدانهم في القتال عقب الأعمال العدائية التي نشبت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

Annex 1

Support for armed groups in the region

Annex 1.1

Support for the Ogaden National Liberation Front and Oromo Liberation Front

Background

1. On 31 October 2011, a combined group of fighters from the Ogaden National Liberation Front (ONLF) and Oromo Liberation Front (OLF) clashed near Seejo, in central Somalia with local militia from Ahlu Sunna wal Jama'a (ASWJ), a group nominally aligned with Somalia's Transitional Federal Government (TFG) and supported by Ethiopia in its efforts to combat the Islamist extremist organization, Harakaat Al-Shabaab Al-Mujaahidiin. The ONLF/OLF fighters were intercepted as they attempted to cross the border from Somalia into Ethiopia where they would join the ranks of their respective movements.¹

2. After a brief series of skirmishes, 25 members of the ONLF/OLF group (5 ONLF and 18 OLF) were taken prisoner, while the remainder scattered into the bush. The Monitoring Group has the opportunity to interview the detainees over the course of several days in Jigjiga, eastern Ethiopia, in November 2011, as well as senior officials from both wings of the ONLF, ASWJ, and confidential Somali sources with direct knowledge of ONLF operations in Somalia. The Monitoring Group also inspected arms and ammunition carried by the ONLF/OLF fighters.

3. Both groups had been trained in Eritrea over extended periods and were familiar with various training camps and Eritrean training officers. The information they provided was consistent with testimonies of other members of armed groups trained in Eritrea interviewed by the Monitoring Group over the course of successive mandates.

¹ The clashes were reported in Somali media, for example: <http://kismaayo24.com/?p=19592>; http://www.camaloow.com/print.php?type=N&item_id=3984; <http://shabelle.net/wararka/42-new-in-somali-content/2710-dagaal-culus-oo-ka-qaray-degmada-cadaado-ee-gobolka-galgduud>.

Training in Eritrea

4. The ONLF group consisted of five fighters trained in Eritrea as unit commanders headed by Abdirahman Ahmed Olaad, an ONLF operation commander well known to other ONLF leaders and fighters interviewed by the Monitoring Group on separate occasions. Olaad told the Monitoring Group that he is a member of the Ogaden/Maxamed Subeer/Reer Isaaq clan who had joined the ONLF in 1998 at Dha-gaxbuur. He was sent for training in Eritrea in 2007, together with approximately 100 other fighters, upon the instructions of the ONLF central Committee. Olaad travelled to Eritrea via Djibouti.

Kiloma training camp

5. At the Djibouti-Eritrea border, Olaad's cohort was received by Sheikh Deeq, a senior ONLF official, and placed under control over the Eritrean military. They were initially taken to Kiloma (near Asab) for training, where they encountered members of other armed groups including some from Djibouti (see Annex 1.1.a.).²

6. The ONLF had a separate camp at Kiloma where the cohort was divided into two groups. The initial instruction, consisting of basic combat training and leadership skills lasted almost three months and was conducted by Eritrean officers only, not ONLF. The Eritrean officers included:

- Colonel "Samuun": Camp Commander, who spoke and wrote notes in Amharic, so trainees required a translator;
- "Mengiste": Deputy Commander prepared and organized the training programme;
- Yosef: conducted practical training;
- Mehari: conducted practical training.

7. Other officers not directly responsible for the training course included:

² The Kiloma training facility is referred to extensively in the July 2011 Monitoring Group report (S/2011/433).

- Colonel “Hasanaad”: attended the ONLF graduation ceremony at Asab. He was described by the interviews as “a political commissar”, but has also been previously identified to the Monitoring Group as a military intelligence officer named “Hatsaynet”;³
- Colonel “Musa”: ONLF trainees heard him spoken about, but did not see him. “Musa” has previously been identified to the Monitoring Group as Tewelde Habte Negash (a.k.a. Amanuel Kidane and Wadi Kidane);
- “Shifew” and “Abdikarim”: ranks and responsibilities unknown.

‘Een Training Camp

8. From Kiloma, selected ONLF trainees were taken to ‘Een training camp (near the village of Shi’ib to the northwest of Massawa), where several hundred trainees from various armed groups were hosted in different clusters around the camp.⁴ One of the other groups in the camp was an earlier cohort of 204 trainees from the ONLF, who subsequently deployed, via Somalia, as the *‘Alanside* force.⁵ The new ONLF trainees also encountered OLF fighters and heard the Tigrayan opposition group “Demhit” mentioned, but did not encounter them. They also learned that the Somali opposition groups Hisb’ul Islam and Al-Shabaab had previously trained at ‘Een, but that this was no longer the case.

9. Training lasted roughly 7 months, and was conducted by a combination of Eritrean and ONLF officers, including:

- Colonel “Jamal”: Camp Commander and reportedly a former Ethiopian military officer. Some Eritrean military defectors have identified him as Colonel Jamal Mohamed Ahmed, a senior instructor specialized in commando and Special Forces training, but the Monitoring Group has been unable to confirm this information.

S/2011/433, p. 72. ³

Een is extensively referred to in the July 2011 Monitoring Group report (S/2011/433). ⁴

See S/2011/433 Annex 8.3. ⁵

- “Ramadan”: Deputy Commander.

10. Training at ‘Een was focused on small unit leadership and included the following subjects:

- Operational planning;
- Civil affairs;
- Anti-tank weapons, including FAGOT;
- Mortars, including their use at night and in defensive roles;
- Anti-tank and anti-personnel mines.

11. There was not training on the use of Improvised Explosive Devices (IEDs). According to Olaad, the ONLF used to have its own IED expert, named “Hamzi”, who had been trained in Pakistan. “Hamzi” was reportedly killed fighting in Somalia against Ethiopian forces.

Deployment to Somalia

12. According to the five ONLF detainees, they left Eritrea in early September 2011, travelling by land to Khartoum. At the time of their departure from Eritrea, they identified the following senior ONLF leaders as being present in Eritrea:

- Mohamed Hassan Yusuf: responsible for training;
- Abdillahi Mohamed Osman: deputy for training. He had been part of a group of ONLF flown from Eritrea to Dhuusomareeb (Somalia) in 2005, and returned to Eritrea in 2007 as a trainer;⁶
- Abdillahi Mohamed Dhuule: member of the ONLF Central Committee; joined the ONLF in 1999 and travelled to Eritrea in 2007;
- Mohamed Hassan Yusuf: joined the ONLF in 2005 and travelled to Eritrea in 2007;

Abdillahi has reportedly since left Eritrea and is in Jigjiga, Ethiopia. ⁶

- Abdi Ahmed Abdi: travelled to Eritrea in 2007; member of the ONLF Central Committee.

13. From Khartoum, their onward travel was arranged by two ONLF facilitators, Mohamed Dayiib and Muhumed Xasan, whose contacts had been provided by the ONLF representative in Asmara, Feysal Dahir. The facilitators arranged for “go home” papers (repatriation letters in lieu of passport) to be issued in order for them to be permitted to fly to Mogadishu, transiting in Nairobi, Kenya. From Mogadishu, the five claim to have taken a minibus to Gaalka’yo, where they linked up with the OLF fighters.

14. However, an independent and reliable source with direct knowledge of ONLF logistical arrangements in Somalia, claims that a group of ONLF fighters deployed from Eritrea entered Somalia via Mareero, near Boosaaso, and travelled by land to Gaalka’yo, before clashing with ASWJ.⁷

15. The Commander of the OLF force, Asad Jamal, confirmed to the Monitoring Group that his force had linked up with the ONLF in Gaalka’yo, having entered Somali by sea via Hobyo. He could not confirm, however, the route the ONLF fighters had taken.

16. Feysal Dahir had given the group the phone number to they should call upon arrival in Gaalka’yo. According to Olaad:

The number belonged to Abdirahman, an ONLF member told us he was Bah Geeri, but we later learned he was Reer Isaaq. He was the same man who had organized the movements of the ‘*Alanside*’ force and had rented the vehicles in which they had travelled from the coast to Booraame.

17. A senior ONLF figure has separately identified the ONLF representative in Gaalka’yo to the Monitoring Group as Abdirahman Mohamed Hassan, a member of the Reer Isaaq sub clan of the Ogaden. Abdirahman Mohamed Hassan is a close associate and business partner of Mohamed Aydiid Jaama’, the Deputy Chairman of the Boosaaso Chamber of Commerce. Aydiid has been identified by multiple sources as an arms

Interview with Boosaaso businessman, 23 February 2012. ⁷

dealer and facilitator who has long managed ONLF logistics from Boosaaso and was responsible, together with Abdirahman, for the transport of the ‘Alanside force.’⁸ The Monitoring Group has separately identified Mohamed Aydiid as the principal arms broker for Al-Shabaab forces in northeastern Somalia, and a former supplier of *Hisb’ul Islaam* as well.⁹

18. Abdirahman reportedly arranged for weapons and ammunition to be provided to the group in Gaalka’yo, and for transportation to take them to Godinlaabe, near Adaado, in central Somalia, which is Adaado is the capital of the “Himan iyo Heeb” regional authority.

Assault rifles and mines recovered from the ONLF/OLF fighters



⁸ Interview with elder from Boosaaso, 11 November 2011; interviews with former ONLF leader 14-15 December 2011; interview with ONLF leader, 19 December 2011.

⁹ Interview with mixed group of former ONLF leaders, operational commanders and fighters, 23 November 2011.

19. After one night at Godinlaabe, they departed in two vehicles for the Ethiopian border, but one of the vehicles was in bad condition and broke down soon after leaving the tarmac road, near a settlement named Balliga'ad. Some of the group then took the other vehicles to seek new transport from Guuri'eel, a town controlled by ASWJ.

20. En route to Guuri'eel, they were stopped by three 'technical' vehicles manned by ASWJ fighters from the Habar Gidir/Ayr clan, who detained them for questioning. When they did not return, the remainder of the group realised that there was a problem and started to head for the border, but were intercepted by ASWJ militia near Garasle. After an all-night pursuit, the ASWJ fighters eventually succeeded in cutting them off: four ONLF/OLF fighters were reportedly killed in the action, and the remainder captured.¹⁰

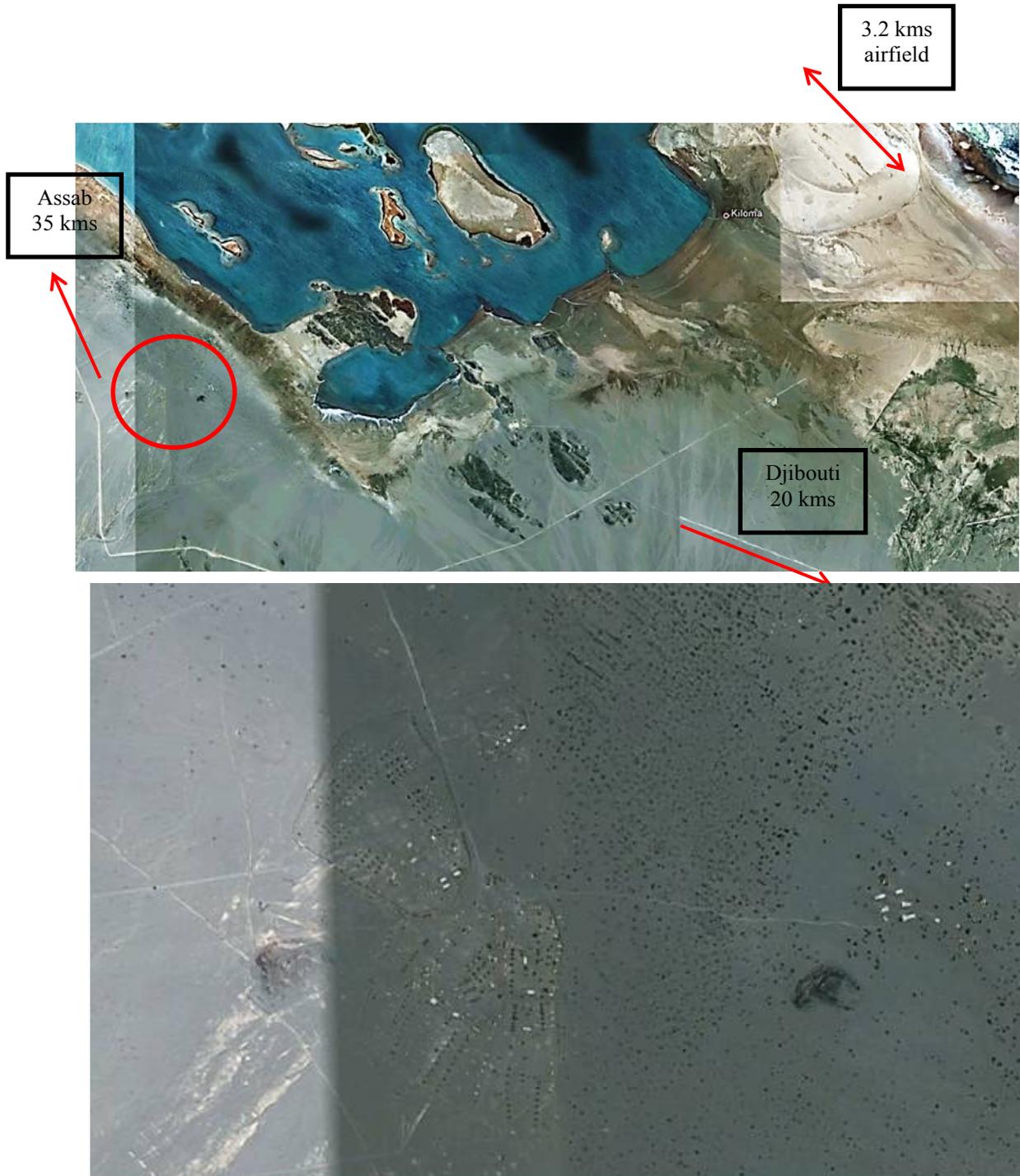
21. On 7 November 2011, the Vice Executive Chairman of ASWJ, Sheikh Ahmed Abdullahi "Ilka'ase" issued a statement condemning the "Himan iyo Heeb" administration for allowing the ONLF fighters to transit their territory into ASWJ controlled areas.¹¹

¹⁰ ASWJ leaders confirmed this incident in an interview with the Monitoring Group on 11 January 2012.

¹¹ Confidential agency security report, 9 November 2011.

Annex 1.1.a

Aerial view of Kiloma training camp and adjacent airstrip (17 April 2006)

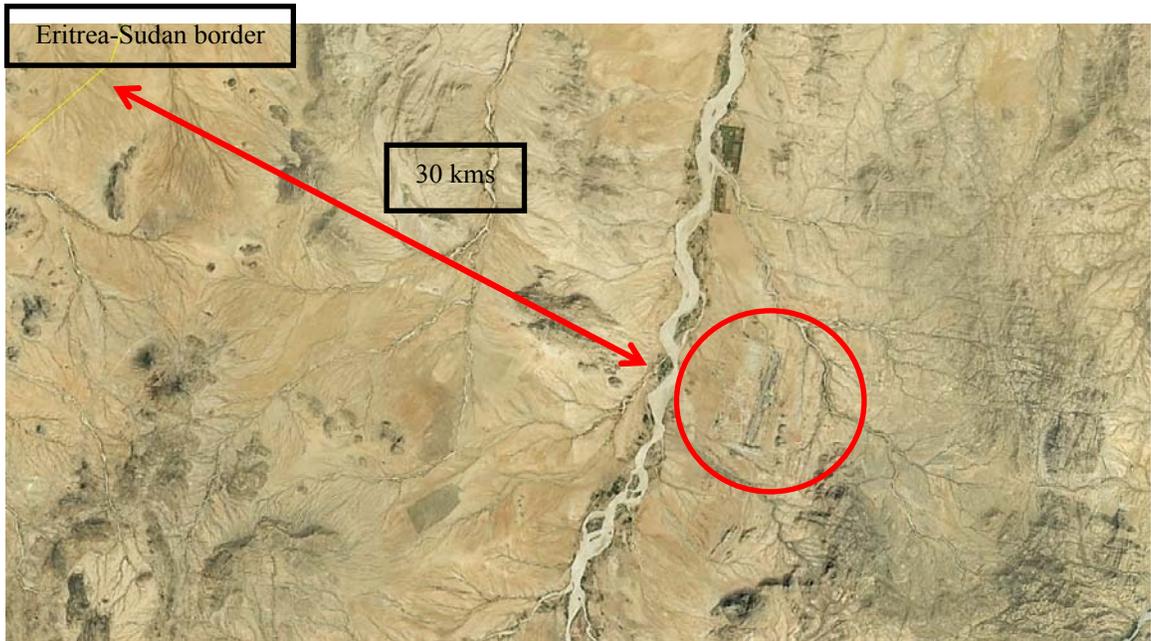


Annex 1.1.b

Aerial view of Harena training camp (17 November 2006)



Annex 1.1.c
Aerial view of Sawa training camp and military base
(11 February 2006)



Annex 2

Violations of the general and complete arms embargo

Annex 2.1

Aerial view of the military apron of Asmara airport

On 10 September 2009



On 11 April 2010



1. Sukhoi Su-27
2. Mig-29
3. Mi-17
4. Mi-35

5. Yak Y-12
6. Augusta-Bell 412
7. Aermacchi MB-339C
8. L-90TP Redigo

On 31 July 2010



On 31 January 2011



1. Sukhoi Su-27

2. Mig-29

3. Mi-17

4. Mi-35

5. Yak Y-12

6. Augusta-Bell 412

7. Aermacchi MB-339C

8. L-90TP Redigo

On 1 March 2012



1. Sukhoi Su-27
2. Mig-29
3. Mi-17
4. Mi-35
5. Yak Y-12

6. Augusta-Bell 412
7. Aermacchi MB-339C
8. L-90TP Redigo
9. Aero L-39 Albatros
10. Fleet of unidentified 1-2 seater,
possibly Zlin Z 42 or similar model

Source: Google Earth Pro version 6.2.2.6613, accessed on 7 May 2012 at <http://kh.google.com>; GPS coordinates of Asmara military apron according to Google Earth Pro: Latitude: 15°17'38.99"N / Longitude: 38°55'10.50"E; information compiled with the kind assistance of Siemon Wezeman, Senior Resercher at the Arms Transfers Programme of the Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI).

Annex 2.2

Trafficking of arms and people — testimonies

1. Of 1,300 testimonies, 61 were from Eritreans who identified the names of Rashaida smugglers. The following are sample testimonies that illustrate either links to Eritrean officials, arms trafficking and/or abuse at the hands of traffickers.

May 2012: Combined arms and human trafficking

2. I left the Israeli prison two weeks ago after spending two weeks in a camp in the Sinai. I was held there by two Bedouin smugglers called Mohamed and Mustafa.

3. I was in Shegara refugee camp in Sudan when they kidnapped me. I had only been in the refugee camp for two weeks. The ones who have been there longer don't fall for the trap.

4. Some Rashaida came into the camp saying: "Come quickly, come with us, there is work ...". A few of us followed them and suddenly they jumped on us and forced us into cars. There are Rashaida in both Eritrea and Sudan — there's really no border for them — and there are words the Rashaida speak that we all understand.

5. I was taken to a place in Kassala and held there. There were four guards — different ones every day. There was one guy controlling everything, the big boss, but I only saw him once and I didn't catch his name.

6. From there, we were taken to the border with Egypt. We were two cars with 15 people in each — we were stuff in together. There were Kalashnikovs, RPGS and grenades in both cars.

7. They put in as many weapons as they could fit around us and some in the boot [trunk] of the car. These weapons came with us all the way to Sinai. I don't know where they were from but they were very new. The Bedouin were armed with Kalashnikovs — sometimes they would fire them in the air while they were driving.

8. It was impossible to know how many weapons there are but I knew there were at least two RPGs because I saw the heads of them.

9. We switched cars two times on the way to Sinai. The first switch was a hand-over from the Rashaida to the Bedouin, after a two-day drive from Kassala. The second time we were delivered to Mustafa and Mohamed.

10. Then we were put in a big truck and the weapons followed us in another smaller car. We drove for two days and two nights then we met up again with the smaller car with the weapons and drove down a hill directly into Sinai.

11. We were held in the camp in the middle of a big open area in the desert. There was a compound of a few houses spread out that belonged to the smugglers.

12. Mustafa holds people in two places — I was in a camp with 60 others. I don't know how many people were in the other place but I know that 17 people who arrived at our camp were sent on there. All of us were from Eritrea. There was a house that we would call "the weapons house". We could see from our building men would walk into this house empty handed and leave with weapons.

13. I had to pay a fee to leave but only the regular smuggling fee \$3,100. I was lucky. I heard that the people who were taken from our group were sold for a lot of money so they could be ransomed.

14. Mustafa is about 45 and Mohamed more like 40. They are very rich and have a lot of very new cars; Toyota pick-up trucks.

15. Mohamed only spoke Arabic but Mustafa could stutter a few words of Tigrinya. All of the rest of them only spoke Arabic. Except every two to three days a man called Abu Mohamed would come and try to buy people for around \$20,000-\$30,000. I think he would buy them for about that much and then hold them to ransom for \$50,000. If they couldn't pay, they would take their organs.

16. The Eritreans who were there before us told us that the Bedouin had threatened them that they would be killed for their organs and that is what was happening to the others.

17. Abu Mohamed speaks Tigrinya. Sometimes he would speak to Mustafa in Tigrinya just so that we could understand the horrible things they were intending to do to us.

18. I left Sudan on 1 April 2012 and arrived in Israel on 1 May 2012.

March 2012: Abuse of hostages (1)

19. I am 22 years old and I am from the village of Digesa in Eritrea. I arrived to Israel on March 3, 2012 and was put in the Israeli prison. I was released from the Israeli prison on March 22, 2012.

20. I left Eritrea on April 2, 2011 to Adi Harish Refugee Camp (near May Aini Refugee Camp) in Ethiopia. In Eritrea, I was forcibly recruited to Sawa military training base against my will. I left the country illegally to escape these harsh conditions. If I am returned to Eritrea, they will imprison me, torture me, and maybe even kill me.

21. I stayed in Adi Harish for two months and then I went to Shagarab Refugee Camp in Sudan. I stayed in Shagarab for approximately 3 days and then I moved to Khartoum, Sudan. My plan was to stay and live in Khartoum in Sudan. Unfortunately, I only stayed in Khartoum for 2 months.

22. In August 2011, when I was working in cleaning in Khartoum, Sudanese of the Rashaida tribe kidnapped me from my workplace and brought me to Kassala in Sudan. I spent 2 weeks in Kassala, locked up and guarded. We were a group of 28 people, including 4 women. After two weeks, we were put in 2 pickup trucks. They told us that we had to pay 120,000 Nakfa (Eritrean currency) which equals 3,000 US dollars. They told me I had to pay this money in order to be taken to Israel and that this was the only option to be released from the kidnappers. Before this point, I had never even thought of going to Israel.

23. We were forced to travel 3 days with the Sudanese (Rashaida) smugglers. After 3 days, we were told to get out of the cars. One Rashaida smuggler with a weapon walked with us 20 minutes at night (to the other side of a hill) and we were met by Bedouin smugglers that took control of us from the Rashaida smugglers. We walked a few

minutes and then we were forced to board 2 small boats, we travelled on the water for 3 hours. Each boat was guarded by one Bedouin smuggler and they had one weapon. After 3 hours, we got off the boats and walked for a bit. We were told to wait under a mountain until cars came to get us. No cars came and we spent the night and the next day in this place guarded by the armed Bedouin smugglers.

24. During the evening hours of the next day, 2 pickup trucks picked us up and we drove for 3 hours. We were then transferred to one large truck that had a canvas back. We travelled for one day and one night and then were transferred to 2 pickup trucks. We were in the 2 pickup trucks for several hours and then we were transferred again to another large truck with a canvas back. We were on this truck for one day and one night.

25. After we came down from this truck, we were put in a room made from wood from trees. At 4 in the morning, 2 pickup trucks came and drove us for four hours. Each time we switched vehicles, the smugglers (who had weapons each time) changed. After four hours, we found ourselves in the house of the armed Bedouin who had been with the group in one of the pickup trucks for the last four hours.

26. We were held in a room with a garage door that came down and locked us inside. We stayed in this place for one night and in the morning they took us out of the house. We walked 50 meters from the house and they put us in a room that was underground. When I was walking, I saw many very nice houses around me, but this was the nicest house and it was the only one with two floors. We were that same group of 28 people (including 4 women) that had left Kassala, Sudan.

27. We were followed into the room by the armed smuggler as well as several armed men that were holding a big chain. They were 6 men all together that were guarding us. They shackled each of us and they covered our eyes. Each of the 6 smugglers had a plastic pipe filled with wood and iron. Since our eyes were covered, we never knew when we would be the one to be beaten. When they were beating us, they began to demand that we pay 30,000 US dollars.

28. Every day they would come to beat us with the plastic pipe with wood and iron inside it during the evening hours. During this time, I thought about that plastic pipe. It

seemed that they wanted a way to hurt us very bad without killing us with one blow. By putting the wood or iron inside the plastic pipe they were more likely to keep us in serious pain, but still alive. However, we knew that repeated beatings with this special stick could kill us. During these 2 weeks, it was the same 6 men that would beat us. I heard the names Abu Abdallah, Yousef, John Sinai, Ahmed, Khaled, and Taleb. Abu Abdallah was the leader.

29. Abu Abdallah seems to be around 60 years old. He is skinny, has a noticeable gap between his two front teeth, and his back is a bit hunched.

30. During the day, we had one telephone that we were supposed to use in order to call and beg our friends and family for the money that would set us free. They would beat us while we were on the phone so that our families would hear us scream. After 2 weeks of this situation, Abu Abdallah came and told us about a discount. If we paid quickly, we could pay 25,000 dollars. But if we did not pay quickly, he would re-raise the price to 30,000 dollars.

31. They continued to beat us and with such a difficult situation, people began to pay the 25,000 dollars. Three of the women as well as four men were able to pay. After they paid, they were taken from the underground room. One of the men later called us in Sinai from the Israeli prison. He told us that one of the women had been shot at the border. She was then caught along with another women by the Egyptian military. The other woman and the four men had made it into Israel and they were being held in the Israeli prison.

32. There was a two-week period of the beatings that no one else was able to pay. It was during these two weeks that they started to electrocute us in addition to the beatings. They would also burn plastic onto our bodies. Following this, five more people were able to pay and they were taken from the room.

33. And then another five came up with the money. I was one of these five that was able to pay. However, Abu Abdallah told us that he would not take us from the room until ten people had come up with the money. We were only five that had organized the

money and the other eleven people did not have the money. Then one of the eleven people, a man in his early 20s by the name of Ukbankiel, died from the beatings and hunger.

34. The beatings of the 10 people that had not paid (or been killed) intensified to twice a day. After 2 months of these conditions, three more people were able to come up with the money, 2 men and the 1 remaining woman.

35. Abu Abdallah told us that he would take the 8 of us out of the house to Israel. The five of us that had paid initially were put in one car and the three that had just paid were put in a second car. I later found out that those in the second car were sold to another group of smugglers. To date, two have paid it into Israel (including the woman) and one is still in Sinai.

36. John Sinai drove the second car and we were guarded by another man with a weapon. After driving for five minutes, we were told to exit the car and we were forced into another underground room. There were already 2 Eritreans in the room that I had never seen before. They told us that they had been in this room for the past 7 months and were expected to pay 33,000 dollars. The two Eritreans were named Weldu and Eyob, they had already paid some money but not the full amount. The group of 5 included Awet (myself), Robiel, Goytom, Daniel, and Ahferom.

37. When we arrived, John Sinai entered the room and told us to forget that we had already paid 25,000 dollars and that we must pay an additional 15,000 dollars. After one month, another 11 men (9 Eritreans and 2 Ethiopians) joined us. These 11 were told to pay 33,000 dollars, the ransom for the 5 of us was lowered to 10,000 dollars, and the two that had been there when we arrived still had to complete their initial payment.

38. John Sinai seems to be in his 30s. He is a bit fat and medium height. He is also about 1 meter 70 cm.

39. Later that night, another Eritrean entered the room, by the name of Welday Solomon. The smugglers called him Abdu and he was the translator for the smugglers. While he slept in the room with us, he would often sit with the smugglers and eat with

them. He would beat us when the smugglers were there and even after the smugglers would leave, he would continue to beat us with the special stick.

40. Welday Solomon seems to be 27 years old, he is thick although not fat and not skinny. His hair is receding a bit and he is about 1 meter 70 cm. He usually has a full beard.

41. Welday Solomon was in charge of giving us the phone to call our families. He would tell our families that if we did not pay, he would kill us. The families began to stop answering the phone. He would also eat all the food given to the group and drink all of the water that was meant to be for everyone. He would bring the group his urine for them to drink. I have many scars on my hands and my head from this man.

42. While Welday Solomon was beating us, the Bedouin smugglers would continue to torture us as well. I was severely beaten, burned with plastic, and electrocuted. I was also cut up with a knife and have scars on my face and back from the wounds. During the last several weeks, John Sinai would taunt our group of five by saying that it did not matter if he killed us because he already made so much money from us.

43. There was one week where we were not given any food or water. We were only allowed to drink Welday Solomon's urine. During this week, Welday Solomon and John Sinai saw that three people, Robiel, Goytom, and Tsegay, were a bit stronger than the rest. These were three people from my group of five. In order to weaken them, they would hang them from the ceiling of the room and beat them. They would bring them down, give them some water, and hang them back up from the ceiling.

44. After three days of this treatment, Robiel died from his wounds. He was 21 years old. Two hours after he died, John Sinai and Welday Solomon removed his body from the room. We do not know what they did with the body.

45. One day later, after more beatings, Goytom died. Goytom was about 24 years old. They wrapped Goytom's body in a blanket and took him from the room.

46. After three more days of beatings, Tsegay, one of the Eritreans from the group of 11, died. As people kept dying, Welday Solomon would threaten that we would be next.
47. Two days later, Ahferom from my group died from the beatings.
48. After Ahferom died, Welday Solomon disappeared. He did not return. We were now able to eat the food that they brought us and we could drink some water.
49. When John Sinai would come to beat us, he would tell us that he had killed Welday Solomon. It was at this point that John Sinai hung me from the ceiling and increased the beatings against me.
50. After 3 months of being in this second underground room, experiencing this torture and watching my people die, I was able to put together 10,000 dollars and I paid this ransom.
51. I was taken with one other person from the group who had also paid to the Israeli border. We crossed into Israel.
52. The total ransom I paid in Sinai was 35,000 dollars and I spent 7 months in Sinai.
53. I left behind 9 people in that room. I still speak with them on the phone to give them encouragement. They told me that an additional 7 people have joined them. I also heard that Welday Solomon was not killed by John Sinai; but that he had escaped to Cairo, Egypt.
54. Below are pictures of the scars on my body from the torture that I endured in Sinai.





April 2012: Abuse of hostages (2)

55. I lived in Sudan for two years. A human trafficker promised to take me to Sinai for 3,000 dollars. We were 210 people who paid 3,000 dollars.

56. All of us were sold. We were divided into different houses. They told us that we were going to Israel and took us in groups of 10. 50 people were held in each house. We were divided in two rooms. We were taken by car and reached a house. As soon as we left the car, guards with guns started beating us. We were chained by our hands and legs. When we went to the place everybody thought that we were going to Israel, but instead we were put in houses.

57. At the beginning, we were forced to pay 40,000 dollars. We were burned. I was electrocuted. My back is burned. They tortured us because we said that we could not pay the 40,000 dollars. They told us that if we would not pay they would kill us. My hands are swollen. It took time until all of us paid. They were beating us every minute, it took time for our families to pay the money, the beatings continued.

58. I found it very difficult because I have no one in Israel. They were demanding a phone card to call my family. All the Bedouin guards were beating me, torturing me with electricity because I did not have money to pay for the telephone cards to call my family.

59. I never went out. I did not see the sun for 10 months. Sometimes they would blindfold us. I was beaten on my head and my face. They tried to give us drugs to smoke, but we refused. I was whipped, I have lashes all over my back. I was burned

with plastic on my back. I have burn wounds all over my arm. My fingers are swollen, my nails are black because of the repeated beatings.

60. Five people died of the 29 people that stayed with us. 10 of us were girls. The five people that died were all boys. The other 24 left after 3 months or 6 months, I was the last one to leave. In the other part I think that there are people who are still left behind. There were new people brought every time. Some paid 40,000 dollars. Others paid 28,000 or 26,000, we paid different amounts of money. The five people died because of the beatings and the torture with electric. They were all young, except two that I think were my age. From the people who died some paid 12,000, 15,000 or 18,000.

61. The name of the trafficker is Abu Musa and his brother is called John Sinai. The children of the traffickers were beating us. Children from 10 to 17 years old were coming and they were beating us. Children were burning my legs. I was beaten in order to be a lesson for others.

62. Three people were hanged. They were hanged for ten days for the new people to see what they would do to him if they would not pay. Two people that were hanged with me died. My hands were almost to be separated. We were tortured while we were hanged from the ceiling.

63. After six days the others died. For ten days in a row I hanged there, no sleep, no food. When we were beaten they took drugs and went to sleep. The people that were with me raised me while they were sleeping so that I could sleep. We were tied up with iron. The chain was tied out of the roof so that they chain could not be opened or I could be released. The tip of my feet were near to the ground.

64. In order to give a lesson to new ones we were hanged like that. The two that were hanged with me were too young to bear all the hardship. I was in the army so I was able to survive the torture. I was beaten on the sole of my feet. I have trouble walking. Even now I cannot stand because of the hanging. I was not able to cross the border on my own. The people carried me across the border.

Photograph of informant's body and scars:



March 2012: Abuse of hostages (3)

65. “I was kidnapped when I was in Sudan in Hamdeid while I was crossing from Ethiopia. The people who helped me to cross the river handed me and 9 other people over to the Rashaida. We were kept in the forest for a week. From there we were sent straight to the Sinai.

66. When we reached in Sinai they asked us to pay US\$ 3,000. After three weeks we paid. We were 27 people. When we paid we were changed to another room, there we were chained and blindfolded and asked another US\$ 33,000. I do not know how many people were with me then. They told us that we were sold.

67. I was beaten on my ears. Pulse was coming from my ears. We were beaten with a piece of wood from a table. We were also tortured with electricity. They put the wire in my mouth, we had to hold it with our teeth. We were blindfolded all the time, I could only hear them.

68. We were hungry most of the time. Because of the beatings I have swollen legs. There were only two that were allowed to go and cross the border. It was difficult for me to cross the border. They told us that they were calling the doctor to take our kidneys.

69. There were women with children, I only heard their voices, I never saw them. I heard that people died, but I never saw them. In the beginning when they blindfolded us they told us that they would take off the blindfold, but they never did. For 60 days I was blindfolded.

70. They were beating us while we were talking with our relatives. The traffickers had different names. Sometimes he called himself Mohammed, at other times Khalid. He told us to tell the people that you are in the house of Mohammed, but his name is Khalid.

71. We were given little water, the little water that was given to us was with diesel. I do not know who paid for me, I know my parents cannot pay. We were taken by car for ten minutes to the border, in fifteen minutes walking we reached the border. I heard a plane moving. It looked like a forest, but not a city.”

March 2011: Abuse of hostages (4)

72. “We were five people together from Eritrea. We were kidnapped as soon as we entered Sudan. We were taken to the desert. We were kept in Sudan and asked to pay more than US\$ 2000 in order to be released to Khartoum. After we told the Rashaida that we don’t have such amount of money we were taken to Sinai and immediately they asked us to pay US\$ 33,000.

73. I was hanged upside down from the ceiling and was beaten. I was chained and we were tortured with electric. I was beaten on my productive organ. I was blindfolded for six months until I paid US\$ 25,000. We were chained five by five persons. If you opened the blindfold they beat you. I only heard voices and the cries of the other people but I do not know who were with me. From the moment we entered we were blindfolded. The smugglers told us that people have died because they did not pay. I did not see them, but we were told. They were also torturing us with fire. The traffickers told

me: Either you pay money or your body will be taken away. You will not go out alive if you do not pay. We were with Abu Ahmed and with the brother of Abu Musa, his name is John Sinai. We were beaten on our ears; it is very difficult to concentrate and to remember what happened. I was beaten on my genitals. I cannot sleep during the night. My hand and feet pain me.

74. I do not know how my family paid. They begged everyone to pay. When I asked my family in Eritrea to pay 22000 they were in shock, they never thought they could pay that amount of money, they begged people to collect the ransom. I was carried across the border, I could not walk. Someone carried me across the border. I am staying with people. There was a shooting at the border, but everyone crossed.”

2011: Involvement of Eritrean officials, including General “Manjus”

75. I have been in Israel for one year. I left Eritrea in 2003. In between, I was in Libya and Sudan. On my way to Israel in 2011, I spent 20 days in the Sinai. I worked as a translator for the smuggler Abu Ahmed.

76. Abu Ahmed is the boss of his family of smugglers. He brings people from Libya and Sudan to Israel and charges them \$15,000 each, no more, no less.

77. He also smuggles weapons. The way he brings them is through Sudan but their journey starts in a place called Allai, in the highlands of Eritrea. From Allai they are taken to Tesseney, which is the exit town of Eritrea.

78. From Tesseney they go to Wadi Sharifay in Sudan, which used to be a refugee camp. From Wadi Sharifay to Sitau Ashrin; which is also a refugee camp.

79. There are two high ranking Eritrean soldiers involved in this, I know them well. Their names are Borhame and Yesef Hadeгу. The main man who is in charge of all of this is Manjus. The other two are the ones working. They bring the weapons in their cars to Wadi Sharifay. Then Manjus calls the Rashaida and they come and there is a handover — the smugglers take the weapons. These are the same gangs that smuggle people. I know the name of one of them is Abed. They are very tight with the military.

80. Manjus gets all the money. They don't get anything. They are in the military so they just do what they are told.

81. Their money doesn't stop with Manjus, it goes all the way up — to the president. The weapons are taken to Sinai. I saw with my own naked eyes, Abu Ahmed buy \$250 each for these weapons. They are mostly Russian, originally. He then sells them to Palestinians for more. All the weapons are old, mostly Kalashnikovs and RPGs.

82. The weapons are taken in a big truck from Eritrea to Sudan. But when they are transported from Sudan to Sinai, they are covered with people so they are not exposed to the satellites.

83. The routes into Egypt come from all different directions but they all cross at exactly the same point on the Suez Canal. They carry the weapons in ships covered with cartons and bags so as not to be detected and people sit on them.

84. Abu Ahmed would receive deliveries of weapons three times a week. In every two deliveries, there would be say 300 weapons; and countless bullets.

85. I also met Abu Abdullah. He used to buy bullets from Abu Ahmed, so I suppose it's likely that he wasn't smuggling weapons himself. I think there were a few others who are.

86. Abu Ahmed's base is obvious. Really, I think those people [in the area] must not have any brains if they don't know it is there. He has four big houses.

87. There is also a deep underground grave. One day, Abu Ahmed's son Mohamed took us to that grave and said, "Many of your brothers are here. We will put you here too". If you took me in a helicopter, I could show you where this is easily. It's about 200 metres away from the houses and has a big wide opening.

2008: Alleged involvement of Eritrean General "Manjus"

88. I left Sudan in December 2007. Rashaida Arabs brought us through Sudan and then another tribe of Bedouin took us into the Sinai.

89. They drove white Toyota pickup trucks covered in mud to camouflage them, like soldiers. There were 22 of us per truck. They didn't speak in any Eritrean dialects just Arabic. But they have a big connection to Eritrea — the Rashaida in both countries speak the same language. I forgot the name of ours, but there is always a connection man who translates for the smugglers from Arabic into Tigrinya.

90. The connection man in our group told me they had brought weapons from Eritrea. He didn't tell me any of the details about where they were from exactly and how the Rashaida had got hold of them.

91. I don't know how many weapons there were in the car with me but it was full. They covered the weaponry with tent material and made us sit on them. There were RPGs, Kalashnikovs, machineguns.

92. We could only see what was on the top level of the weapons, it was difficult to see how many there were but there were a lot. There was Tigrinya script on the weapons that I saw. The initials of the soldier whose gun it was or of the battalion.

93. There were 17 cars in our convoy. Nine of the cars were travelling ahead of us carrying about 100 people. They reached the border with Egypt, they were stopped by Egyptian soldiers. The Rashaida took out the weapons, gave them to the Eritreans and made them fight the soldiers. Three Eritreans were killed and two Egyptian soldiers. The rest of the Eritreans were captured.

94. The smugglers keep in constant contact with each other and the first group called back to say what had happened. We were lucky. We didn't see any soldiers when we crossed. I'm not sure where we were on the border but there was a huge mountain.

95. There was no highway to drive along in Sudan, we just drove on the sand through the desert all the way from Khartoum to Egypt. When we got into Egypt, we drove on a highway all the way to the Suez Canal.

96. We were smuggled onto a boat with the weapons and with the help of a very senior Egyptian general. I saw him but didn't speak to him and never found out his

name but he was very high ranking. The smuggler's agent was the only man who would speak with me.

97. I understand a bit of Arabic though and I overheard the Bedouin saying that the weapons were going to the Palestinians. The last time I saw the weapons was after the channel crossing. We went onto Cairo and I don't know where the weapons went next.

98. I don't know how the process works exactly but I know that one of the senior military officials in Eritrea, Teklai Manjus, gathered all the Rashaida together and told them that wherever they are in the world, they will be Eritreans. The Rashaida have very good contacts with the military but they don't care about nationality or patriotism. They only care about making money.

Annex 3

Revenue collection outside Eritrea

Annex 3.1

Eritrean extraterritorial revenue collection

Overview

1. In order to assess the methods employed by the Eritrean government and PFDJ to collect extraterritorial revenue, the Monitoring Group conducted forty-two interviews with members of the Eritrean diaspora in East Africa, the Middle East, Europe and North America. However, because of fear of retribution by the Eritrean authorities, nearly all requested anonymity. Since neither the Government of Eritrea nor the PFDJ distinguish between Eritrean nationals resident abroad and foreign nationals of Eritrean descent, the terms “Eritrean” and “Eritrean diaspora” in the context of this annex refer to both categories.

Enforcement measures

2. The most common of enforcement is for Eritrean tax collectors to demand retroactive payment in full as a precondition for the provision of any consular service. Other enforcement measures vary from country to country. The cases studies below are not limited exclusively to those countries from which the examples have been drawn:

Power of attorney (United States)

3. In the United States, for example, Eritrean tax collectors have long required individuals to provide a copy of a completed Internal Revenue Service (IRS) Tax Return Form in order to estimate level and period of income, with retroactive effect. However, many Eritreans either resent the tax or resist it because of their dual tax obligations and therefore underreported their income. When tax agents realized that many declarations were untrue or forged, they adapted their approach, taking the extraordinary step of de-

manding signed release statements (the equivalent of a power of attorney) in order to allow them to directly access personal tax returns form from the IRS.¹

Denial of service (Kingdom of Saudi Arabia)

4. Saudi Arabia is a key centre of tax revenue for Eritrea. The number of Eritrean workers in Saudi Arabia is estimated at 300,000; if only 200,000 of these workers paid USD\$ 200 in diaspora taxes (a conservative estimate), the total revenue would be US\$ 40 million per year.

5. The Saudi authorities strictly control residence permits, providing them only if the applicant possesses a valid passport with a minimum of six months validity. Prior to 2010, the Eritrean embassy in Saudi Arabia would deliver passports valid for three years. In 2011, passport validity was reduced to every two years, meaning that Eritrean must visit their Embassy every other year and pay taxes, or they will not legally be able to remain in the Kingdom.

6. An Eritrean formerly resident in Saudi Arabia, "O", told the Monitoring Group how he had returned there to marry an Eritrean national. After the wedding, O took his new spouse to the Eritrean Embassy in Riyadh to receive her new passport and was required to pay 2 per cent of his income, which amounted to 700 Riyals (approximately US\$ 200).

7. Whilst in Saudi Arabia, "O" wanted to send a parcel of food and gifts to his relatives in Eritrea, a common custom among members of the Eritrean diaspora. The private shipping company he paid to deliver the package would not accept to place his order unless he first presented proof of payment of the 2 per cent tax. They explained that this obligation was imposed upon them by the Eritrean authorities.

"Regret Letters" (Sweden)

8. In May 2011, two Eritrean opposition activists resident in Sweden, Ms. Meron Estefanos and Mr. Ephraim Tewelde visited the Eritrean Embassy in Stockholm, Sweden

¹ Interview, 1 March 2012.

in order to document the process of applying for a new passport and national identity card.² Using a concealed camera and microphone, Ephraim recorded their exchanges with the Embassy staff of Eritrea. Extracts from this video footage were aired on Swedish television programme focusing on a number of contentious Swedish-Eritrean issues.³

9. As a first step, Ephraim was instructed to complete an “Immigration and Citizenship Services Request Form”, also known as a “regret letter” (see Annex 3.1.a.). Ephraim initially refused to sign, arguing that he had in fact left Eritrea legally, having declared himself as a student in South Africa for seven years. However, the Embassy official told him that since he did not return to Eritrea upon completion of his studies, Ephraim was now considered “illegal”, and as a result was required to complete and sign the “regret letter”.

10. Ephraim was also told that payment of the 2 per cent tax was a precondition for the provision of any other service, and that he would only be issued with his documents after the Embassy had first verified his tax declaration with the Swedish tax agency.

11. Ephraim was then introduced to an individual known as “Jemal” or “Jimmy” — reportedly a well-known figure within the Eritrean diaspora in Sweden for his role in collection of the 2 per cent tax. When Ephraim expressed concern over the amount of tax he would be required to pay, “Jimmy” replied: “We will make it like a Gurage deal [...] The important thing is the ‘B4’ [form] so you can’t hide from us.”⁴

Denial of family reunion: case 1

12. In 1995, Ms. “N”, the mother of three children, left Eritrea for Sudan, alone and for personal reasons.⁵ She then travelled to Ethiopia and arrived in Europe in 2006. In

2 Interview with Ms. Meron Estefanos and Ephraim Tewelde, Stockholm, Sweden, 17 January 2012.

3 Documentary film “Fången”, trailer aired on SVT, Swedish state television, 18 September 2011. http://svt.se/2.149941/1.2531035/fangen_-_dawit_isaak_och_tystnaden. For a complete part 4 of the programme, see <http://www.youtube.com/watch?v=rmu2dhngCkI>.

4 Ms. Estefanos told the Monitoring Group that the term ‘Gurage’ referred to Ethiopian community reputed for their bargaining skills, meaning that the amount of tax to be paid was negotiable.

5 Interviews, 18 January and 12 May 2012.

2008, “N” sought to bring in her three sons to join her in Europe and initiated the reunification process via the Eritrean Embassy in her new home country.

13. Although “N” was a beneficiary of social welfare, the Eritrean embassy official nevertheless insisted that she pay 2 per cent of her income in taxes retroactively: approximately US\$ 680. He added that reunification with her children was not a valid argument for waiver of the tax; in paying she was only fulfilling her duties as an Eritrean and should not expect special treatment. According to “N”, another Embassy employee added: “It is you who is in need of us. If you don’t like it, you can leave.” Since “N” could not afford to pay the tax, she left.

14. In June 2010, one of “N’s” sons decided to depart Eritrea using a smuggler’s network, which took him across the border into Sudan. On the road the vehicle was stopped and passengers were robbed. When “N’s” son tried to escape, he was fatally shot.

15. Several weeks later, the mother of “N” passed away in Eritrea and her relatives put her house up for sale. “N” was told by the Embassy that since her remaining son was still a minor, she needed to establish a “Power of Attorney” in the name of a family member, in order for her last child to receive his share of the proceeds (see Annex 3.1.b.). To obtain the “Power of Attorney” she was obliged to pay the 2 per cent tax, now verbally estimated by the Embassy official at over US\$ 800. “N” negotiated and eventually paid about US\$ 500. When she complained, she was told: “All other Eritreans on welfare are paying without complaint.”

Denial of family reunion: case 2

16. In 2003, Mr. S., a former EPLF combatant and teacher in the Eritrean administration, left Eritrea alone for Sudan where he registered as a refugee.⁶ He subsequently travelled to Italy and then onward to a final country in Europe, where he was granted asylum. In 2006, ‘S’ requested the Eritrean Embassy to allow a family reunion with his

⁶ Interview, 2 May 2012.

wife and their only child. He was told to pay the diaspora tax with an eight-year retroactive effect, but refused.

17. In 2007, “S” was granted permanent residence and renewed his request that his wife and child be allowed to rejoin him. Eritrean embassy officials then demanded that, in addition to the 2 per cent tax, he also sign a “regret letter”, which he refused to do.

18. In mid-2011, “S” managed for his wife and child to travel to Sudan, and from there to Europe where they joined at the end of the same year.

Denial of family reunion: case 3

19. After a long career of key posts within EPLF and PFDJ, Mr. Z. Mr. Z. was among those high-ranking EPLF and PFDJ members who objected to President Issaias Aferworki’s plans to stay in power without the implementation of the proposed Eritrean Constitution. Facing probable arrest and detention, “Z” fled to Europe, leaving behind his wife and child.

20. When “Z” own status in Europe had stabilized, he informally approached Eritrean officials who told him that they could do nothing for his family unless he was willing to publicly declare that he had illegally left the country, sign the regret letter, and pay 2 per cent tax. “Z” refused.

21. Z’s wife subsequently fled with her child to Sudan at considerable risk. The family was reunited in late 2011.

Private enterprise and the repudiation of relatives: case 1

22. Mr. “K” left Eritrea in 2000 and established himself in the UK.⁷ In 2007, the business licence of his parents’ import-export company in Asmara expired. When the family applied to renew their business licence, the authorities in Asmara stipulated that in order to obtain approval, their son needed to acquit himself of the 2 per cent diaspora tax payment.

⁷ Interview, 22 April 2012.

23. When his family contacted Mr. K. he replied that he did not want to pay and his parents renounced him as a member of his family in order to obtain the license, creating a longstanding rift in the family.

Private enterprise and the repudiation of relatives: case 2

24. Ms. E fled Eritrea in January 2010 and became a resident in the United Kingdom.⁸ On 22 November 2011, family members still residing in Asmara called and asked her to contact the Eritrean Embassy in her new home country and voluntarily offer to pay the 2 per cent tax on her current income. They made clear that, should she refuse, they would be denied the authorisation to exploit a very profitable business closely associated with government enterprises.

25. “E” refused to pay, citing her new status in the host country and the challenges she faced in starting a new life. In order to obtain government approval for the family business, her mother in Asmara was required to sign a document repudiating her daughter. Since that date they have not been in contact.

Denial of exit from Eritrea (dual nationals)

26. In October 2011, Ms. “E”, a US citizen of Eritrean descent, travelled to Asmara to visit her relatives, although she had refused to pay the diaspora tax to a PFDJ agent in her country.⁹ Shortly before her return flight to Europe, Eritrean officials informed “E” that she would have to pay her outstanding diaspora tax in order to obtain an exit visa. Multiple bureaucratic obstacles in determining the amount to be paid and the payment procedure resulted in such lengthy delays that Ms. E. missed her return flight to the U.S. and had to purchase new air tickets.

27. In 2011, an elderly woman resident in Europe, Mrs. “B” “wanted to visit Eritrea one last time.” Because ‘B’ survives on a state welfare programme, a PFDJ tax collector agreed that she could travel to Eritrea if she paid just 1 per cent tax on her monthly wel-

8 Interview, Zurich, Switzerland, 20 March 2012.

9 Interview, Seattle, Wa., U.S., 28 March 2012.

fare allowance. Since the tax requirement was retroactive, this represented a significant unplanned expenditure, but she agreed and was permitted to travel.

28. Months later, as “B” prepared to return from Eritrea to her country of residence, government officials who refused to identify themselves stopped her at the airport and demanded payment of what they claimed was the remaining 1 per cent tax due. When she convinced them that she was nearly completely destitute of any financial means, she was told to leave behind Eritrean goods — offered to her by her relatives — she had been planning to bring back with her.

Mandatory contributions to the Eritrean defence budget

Canada

29. In Canada, UN Security Council resolution 1907 (2009) was translated into domestic legislation as “Regulations Implementing the United Nations Resolution on Eritrea”, 22 April 2010. The law prohibits any person to knowingly provide or transfer, directly or indirectly, technical or financial assistance related to military activities in Eritrea.¹⁰

30. Nevertheless, the 2 per cent tax form, provided by the Eritrean Consulate in Toronto, includes a distinct column for “donations to national defence against Ethiopian invasion” are expected (see Annex 3.1.c.). The column is divided into several sections corresponding to a time line indicating for which period of the Eritrean conflicts with Ethiopia the applicant is expected to pay.

31. Testimonies recorded by the Monitoring Group describe tax collectors calculating the total 2 per cent tax due, before adding “donations” to the Defence budget. If applicants agree to pay the 2 per cent tax, but refuse a contribution to the Eritrean defence budget, they can be still denied consular services.

32. In 2011, Mr. “W” was required to present a valid passport in order to obtain permanent residence status in Canada. He therefore approached the Eritrean Consulate

¹⁰ <http://canadagazette.gc.ca/rp-pr/p2/2010/2010-05-12/html/sor-dors84-eng.html>.

in Toronto for renewal of his passport. According to a statement, provided by ‘W’ to an Eritrean ‘community leader’ whom he subsequently approached for assistance:

The Eritrean tax collector calculated the amount the person had to pay, including a “donation for the Eritrean defence fund”. Although “W” was willing to pay the 2 per cent, but not the money for defence budget, the Consulate official declared that he would not renew the passport. When “W” asked the Consulate official to provide him with a written notice confirming this Eritrean obligation, the official replied: “it is not in our culture”.¹¹

33. “W” pleaded with Canadian Immigration officials that fundraising for the benefit of Eritrean defence forces violates UN Security Council resolutions and Canadian laws, but they insisted that ‘W’ provide a valid passport in order to obtain permanent resident status in Canada. ‘W’ had no choice but to pay the entire sum requested by the Eritrean Consulate in order to secure his stay in Canada.

Sweden/Italy

34. In 2011, since “N” wished to obtain a Power of Attorney document from the Eritrean Embassy to Sweden, and was referred to “Jimmy” (see para 11 above). Since “N” was unemployed, he attempted to convince “Jimmy” that he could not afford to pay over US\$ 5,000 in tax arrears plus US\$ 75 for Power of Attorney documents (see Annex 3.1.d.).

35. After some deliberation on the issue, ‘N’ was eventually informed by another Eritrean diplomat that because he had never contributed to the “National Defence Pledge”, he would be obliged to do so. “The 2% tax is always negotiable, but not the ‘Defence Pledge.’ It’s a national matter, and all nationals should pay.” He eventually paid the total amount in order to obtain the Power of Attorney documents we required.

Illicit means and fraud

¹¹ Interviews, May and 11 June 2012.

36. A PFDJ fundraising drive in Canada in early 2012 falsely presented itself as a campaign to assist Eritreans orphans and children, in potential violation of Canadian law. An RCMP report notes:

On 18 February 2012 in Calgary, PFDJ agents organised a concert with a musical group whose members are alleged by the complainant to be members of the EPLF (Eritrean Peoples Liberation Front). The group is also alleged to have been organized and sponsored by Eritrean diplomats based in Washington, D.C., and Ottawa, Canada. The group came to Canada ostensibly to fund-raise for orphans and other children in Eritrea, and the organizers admit that the funds raised were to be turned over to representatives of the Eritrean government. PFDJ organizations that reportedly host fund raising events are not registered organizations/charities.

37. In Seattle, Washington (U.S.A.), multiples sources have told the Monitoring Group that the “Eritrean Association” community centre in is totally controlled by members of the PFDJ, and serves as the main venue for PFDJ fund raising. Non-PFDJ members, including some former members of the Eritrean Association have been excluded from the centre, which is reportedly financed in large part by the Seattle City Council.¹²

¹² Interviews of Eritrean community members in Seattle, 27 March 2012.

Annex 3.1.a

Power of attorney form and certified translation¹


 ጠቅላላ ቀንበል ሃገረ ኤርትራ ቶርንቶ - ካናዳ
 القنصلية العامة لدولة إريتريا تورنتو، كندا
 CONSULATE GENERAL OF THE STATE OF ERITREA
 TORONTO, CANADA

ዕለት: _____ / _____ / _____
 ቀንጽራ መዝገብ: _____

ሰነድ ውክልና

በእሊ

እኔ _____ ዜግነት _____
 ስም አብ ፓስፖርት _____ ቀን ፓስፖርት _____
 ዓይነት ፓስፖርት _____ ዝተጠበቀ ዕለት _____ ዝወድቀሉ ዕለት _____
 ቀን ኢር/መንነት _____ ዕለት ልደት _____ ሃገር _____
 አውራጃ _____ ን.አውራጃ _____ ከተማ/ዓይነት _____ ስልክ (ገቢ) _____
 ሀሉው እድራሻይ _____

ዝኾነ ብድልደተይን ምሉእ እለምርይን አብ ትድግሪ ሓላፊ/ት ወይ ተጸዋሊ/ት ቤት ጽሕፈት ቀንበል ሃገረ
 ኤርትራ አብ ካናዳ ተሪቦ ንኣተ/ወይዘሮ /ወይዘሪት _____

ከተማ _____ ዕለት _____ ከታም _____

ቤት ጽሕፈት ለምባሲ ኤርትራ አብ ካናዳ
 እዚ አብ ሓላ ተጠቅሮ ዘሉ ውክልና ስልጣን፣ ወኪሊ/ት አብ ቤት
 ጽሕፈት ተሪቦ/ባ ከም ገደረመ/ት የረጋገጽ። ትሕዝቶ ናይ ውክልና
 ሓላፊነቱ ወኪሊ/ት እያ።
 ስምን ከታምን በዓል መዚ _____

ሓበሪታ
 1. ሕግ ምድር ስር ውክልና ቅድሚያ ከምዘሰነዘን ንልብሮ
 2. እዚ ውክልና እብ ውሽጢ 6 አዋርሕ እብ ግብረ ግብረ ግብረ ግብረ ወይኒ ከርጋጽ እሉ-ም

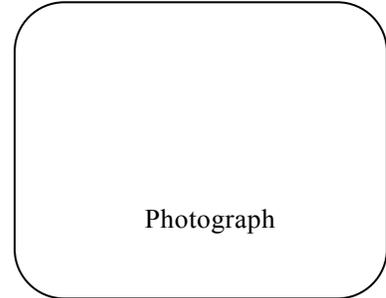
317-120 Carlton St. Toronto, ON M5A 4K2 Tel: (416) 306-2865; Fax: (416)306-2866

¹ Document translated provided by Elsa Chylum, Human Rights activist, phone and e-mail communications, 5 June 2012.

Emblem of the State of Eritrea

Consul General of the State of Eritrea
Toronto - Canada
(in Tigrinya and Arabic on either side)

.....
Date
Document No.
Legal Representation Form



I Nationality
Name on Passport Passport No.
Type of Passport Date Issued Expiration Date
Eritrean ID No. Date of Birth Country
Province District City/Village Home Phone No.
Current Address

Being of sound mind and in the presence of an official representative of the Consular of the State of Eritrea in Canada, it is my desire to appoint
Mr/Mrs/Miss

.....
.....
.....

City Date Signature

Embassy of the State of Eritrea in Canada

The above mentioned has, with their signature, confirmed the legal representation of the representative. The authority now remains with the representative.

Information:

1. It is not permissible to delete or change
2. This representation has to be confirmed to the Ministry of Foreign Affairs within 6 months.

.....
317-120 Carlton St., Toronto, ON M5A 4K2 Tel: (416) 306-2865; Fax: (416) 306-2866

Annex 3.1.b

Immigration and Citizenship Services request form

B4/4.2

ፎርም መሕትት ኢግፕረሽናውን ዜገነታውን አገልግሎት

1. ምሉእ ስም _____ ጾታ _____
2. ምሉእ ስም ከም ፓሰፖርት _____
3. መብቶል ዓዳ _____
4. ዕለት ልደት _____
5. ቁጽሪ ኤርትራዊ ወ. መንነት _____
6. ስም ላይ _____
7. ካብ ሃገር ቅድሚ ምውጻእኪ/ኪ ዝነበርኩሉ ላሃዱ/ሰራሕ _____
8. ካብ ሃገር ዘወጸላኩሉ/ኩሉ ምኽንያት _____
9. ካብ ሃገር ንምውጻእ ዘተጠቐምኩሉ/ኩሉ ቦታ/ጾብ _____
10. ዘወጸላኩሉ/ኩሉ ዕለት _____
11. ድሕሪ ካብ ኤርትራ ምውጻእኪ/ኪ ዝነበርኩሉ/ኩሉ ሃገራት ብብዕሉቱ _____
12. ናብ ዘተጠቐሰ ሃገር ንክትኣቱ/ትዩ ዘተጠቐምኩሉ/ኩሉ ሰነድ መገሺ እንተልዩ ናይ መን ሃገር'ዩ? _____
13. ሕጂ እብ ዘለኹ/ኹሉ ሃገር ዘለኪ/ኪ ሰራሕ _____
14. ሀልው ኣድራሻ: ሃገር _____ ከተማ _____
15. ካብ ሃገር ድሕሪ ምውጻእኪ/ኪ ዘፈጸምኩሉ/ኩሉ ሃገራዊ ጉቡኣት _____

እነ ስመይ እብ ላዕሊ ተጠቐሱ ዘሎ ዜጋ ኩሉ ኣቐዲመ ዝሃብኩም ሓበረታ ቅጥዕ ምዃኑን ሃገራዊ ጉቡኣይ ብዘይምምላእ ብዘፈጸምኩም በይል ተግባሩ ገቡእ መቐጸዕቲ እብ ዘተወሰነልይ ከቕበል ፍቓደኛ ምዃንይ ብከታመይ የረጋገጽ።

ከታም _____ ዕለት _____

ንበዓል መዘ ዝምልከት

ርእይቶ ዝምልከቶ በዓል መዘ

ስምን ከታምን ብዓል መዘ _____ ዕለት _____

ቆንሳላዊ ቢ/ጽ:ሃገር _____ ከተማ _____

NE. ምድምጻብ/ ምሰራዝ ቅቡል ኣይኮነን።

Immigration and Citizenship Services Request Form

1. Full Name Gender
2. Full Name as shown in Passport
3. Village of origin 4. Date of Birth
5. Eritrean ID No. Issued at
6. Mother's Name
7. Unit/Work you had before you left the country
8. Reason you left the country
-
9. Place/Border used to leave the country
10. Date you left
11. Countries you have been after you left the country and the dates you entered these countries
.....
12. Whose country entry documents did you use to enter these countries?
.....
13. Your job in the current country of residence
.....
14. Current address: Country City
15. National obligations fulfilled after you left the country
-

I, whose name is written above, confirm that previously given personal information is true; and that I regret having committed an offence by not completing the national service and am ready to accept appropriate punishment in due course.

Signature Date

For Official Use

Officer's Comment

.....
.....
.....
.....

Name and Signature of Official Date

Consular Office/Country City

NB. Deleting or striking through not permitted.

Annex 3.1.c

Two per cent form with defence contribution¹



ጠቐላሊ ቆንስል ሃገረ ኤርትራ
ቶሮንቶ - ካናዳ

القنصلية العامة لدولة إريتريا
تورنتو، كندا

CONSULATE GENERAL OF THE STATE OF ERITREA
TORONTO, CANADA.

317-120 Carlton St. Toronto, Ontario, M5A 4K2 Tel: (416) 416-306-2865, Fax: (416-306-2866)

Date / ዕለት 2010 ቁ. መዝገብ Ottawa 2010

መረጋገጫ ናይ ዝተኸፍሎ ግቡኣት (Clearance)

መረጋገጫ እቶት:-	ተረጋገጹ	ተረጋገጹን	<input type="checkbox"/>
ምሉእ ስም (ምስ ናይ ኣብሓጎ)			
ስም (ኣብ ፓስፖርት/ ካልእ ደኩመንት)		ቁ. ኤ/መዝገብ	
አድራሻ		ቁ. ኤ/ፓስፖርት	
		ቁ. ስልኪ	

መሕወይ ግብሪ 2 % ብመሰረት አዋጅ ቁ. 17/1991 አዋጅ ቁ. 67/1195		ወፊያ ምክልካል ሃገር አንጻር ወራር ወያነ	
ዓ.ም.	ብላሃዝ	ብፊደል	1ይ መድረሽ
1992	0.00	ዓሰርተ ሸሞንተ ሽሕ ጂኔ	(ብላሃዝ) 00.00
1993	0.00	ዕስራን ኣርባዕተን ሽሕ ጂኔ	(ብፊደል) = = = =
1994	0.00	ሰላሳ ሽድሹተን ሽሕ ጂኔ	
1995	0.00	= = = =	2ይ መድረሽ
1996	0.00	= = = =	(ብላሃዝ) 00.00
1997	0.00	= = = =	(ብፊደል) = = = =
1998	0.00	= = = =	
1999	0.00	= = = =	3ይ መድረሽ
2000	0.00	አርፃን ሸሞንተን ሽሕ ጂኔ	(ብላሃዝ) 00.00
2001	0.00	ሰለስተ ሚእቲ ሽሕ ጂኔ	(ብፊደል) = = = =
2002	0.00	ሰላ ዶላር ካናዳ	
2003	0.00	ሰላ ዶላር ካናዳ	
2004	0.00	ሰላ ዶላር ካናዳ	(ብላሃዝ) 00.00
2005	0.00	ሰላ ዶላር ካናዳ	(ብፊደል) = = = =
2006	0.00	ሰላ ዶላር ካናዳ	
2007	0.00	ሰላ ዶላር ካናዳ	
2008	0.00	ሰላ ዶላር ካናዳ	
2009	0.00	አድ ሚእትን ዕስራን ዶላር ካናዳ	
2010			
ተወሳኺ ሓበሬታ:-	ካብ ሱዳን ናብ ካናዳ		

- መተሓሰቢ:-
1. ዝኾነ ምድምሳኽ ነዚ ሰነድ ዚ ዘይቅቡል ይገብር።
 2. ነዚ ሰነድ ዚ ዘይሓዘ ዜጋ ኣብ ኤርትራ ዝኾነ ዓይነት ኣገልግሎት ክረከብ ኣይከኣልን።

ስምን ክታምን ፋይናንስ
 Angersh S. ...
 Financial Officer

ክታምን ሰነድ መዘ
 Ahmed Iman
 Head, Consular Affairs

¹ Document received from Eritrean Community Center (Canada); via third party.

LOGO
CONSULATE GENERAL OF THE STATE OF ERITREA
TORONTO, CANADA
2% TAX FORM

317-120 Carlton St. Toronto, Ontario, M5A 4K2 tel: (416)306-2865 Fax: 416-306-2866

Date: [REDACTED]/2010

File Number: Ottawa-[REDACTED]**/2010**

CLEARANCE

Proof of Income

Full Name along with grandfather's:

Name as in passport and other document **Eritrean ID Card:**

Address:

Phone Number:

Recovery tax 2% according to Proc. 17/1991, Proc. 67/1195

Year	In Numbers	In Alphabets	Donation to national Defense against Ethiopian invasion
1992	[REDACTED].000	[REDACTED] thousand [REDACTED]	1 st Stage 00.00
1993	[REDACTED].000	[REDACTED] thousand [REDACTED]	
1994	[REDACTED].000	[REDACTED] thousand [REDACTED]	
1995	00		
1996	00		2 nd Stage 00.00
1997	00		
1998	00		
1999	00		
2000	[REDACTED].00	[REDACTED] thousand [REDACTED]	3rd Stage 00.00
2001	[REDACTED].00	[REDACTED] thousand [REDACTED]	
2002	[REDACTED].00 \$	[REDACTED] Canadian dollars	
2003	[REDACTED].00 \$	[REDACTED] Canadian dollars	
2004	[REDACTED].00 \$	[REDACTED] Canadian dollars	
2005	[REDACTED].00 \$	[REDACTED] Canadian dollars	
2006	[REDACTED].00 \$	[REDACTED] Canadian dollars	
2007	[REDACTED].00 \$	[REDACTED] Canadian dollars	
2008	[REDACTED].00 \$	[REDACTED] Canadian dollars	
2009	[REDACTED].00 \$	[REDACTED] Canadian dollars	For Defense (donation)
2010	--		[REDACTED].00 ([REDACTED] hundred [REDACTED] dollars Canadian dollars.)

Additional information: He came to Canada from Sudan in [REDACTED]. [REDACTED]

given by Eritrean embassy in Khartoum [REDACTED]
[REDACTED]

Notification :-

1. We notify you any kind of erasure is not acceptable.
2. We inform you beforehand that no services will be rendered for a person who enters without this document.

Name AND Signature of the Finance

Amaresh Mebrahtu

Financial Officer

Name and signature of the Head

Ahmed Iman, Head of Consular Affairs

Stamp (Office of the Embassy of Eritrea)

Annex 3.1.d
Tax and duties payment receipt

ሃገረ ኢርትራ
ግንቦት ፋይናንስ



دولة ارتريا
وزارة المالية

Customer Copy

THE STATE OF ERITREA
Ministry of Finance

Customer Copy

Ministry of Foreign Affairs
Foreign Mission - Sweden
Telephone: +46 8 441 71 70

Tax and Duties Payment Receipt

Receipt No.: 0 [redacted] Date: -nov-20

ID Number: 0 [redacted] Payment Method: **Bank**

Name: [redacted]

Description: [redacted] / /20

Item Code	Description	Amount ([redacted])
[redacted]	[redacted]	[redacted],00
220114	Charges for official copies of document	[redacted],00
260199	Other miscellaneous receipts not classi	[redacted],00
		[redacted],00

Amount in Words: [redacted] **hundred** [redacted] **and Zero** [redacted]

Name: [redacted]

Signature: [redacted]

ሃገሪ ኢርትራ
ሚኒስቴር ተ.ዩ.ሪ.ገ.ሰ



دولة ارتوتيا
وزارة المالية

Customer
Copy

THE STATE OF ERITREA
Ministry of Finance

Customer
Copy

Ministry of Foreign Affairs
Foreign Mission - Sweden
Telephone: +46 8 441 71 70

Tax and Duties Payment Receipt

Receipt No.: 0 [redacted]

ID Number: 0 [redacted]

Name: [redacted]

Description: [redacted] 01/09/20

Date: 01-0kt-20

Payment Method: Bank

Item Code	Description	Amount
[redacted]	[redacted]	[redacted],00
220112	Charges for clearance and other police	[redacted],00
260199	Other miscellaneous receipts not classi	[redacted],00
		[redacted],00

Amount in Words: [redacted] thousand [redacted] hundred [redacted] and Zero [redacted]

Name: [redacted]

Signature: [redacted]

Note: The receipt is prepared in coloured three copies. The first copy to the payee, the second copy to the accounts and the third copy remains in the computer.

To use white paper as a receipt is forbidden.

Annex 4

Acts that obstruct the implementation of resolution 1862 (2009)

Annex 4.1

Escape from Eritrea of Djiboutian prisoners of war

Background

1. On 10 June 2008, fighting broke out at Ras Doumeira, on the border between Djibouti and Eritrea, between the armed forces of the two states. According to the Government of Djibouti, the border clashes left 30 Djiboutian soldiers dead, 39 injured and 49 handicapped. Nineteen Djiboutian military personnel, including one officer, were reported missing in action and are presumed by the Djiboutian authorities to have been taken as prisoners of war (POWs) by the Eritrean authorities.
2. To date, the Government of Eritrea has denied holding any Djiboutian POWs, and has refused to provide information to any third party that could clarify the status of those Djiboutian military personnel missing in action.
3. On 16 September 2011, two men approached Sudanese police at the town of Karuurah on the Eritrean-Sudanese border and announced themselves as Privates First Class Ahmed 'Eeleeeye Yabeh and Kadir Soumboul Ali of the Djiboutian Armed Forces. They claimed to have been held prisoner in Eritrea for more than three years and three months, and to have escaped from detention 11 days before.
4. The Monitoring Group interviewed the two men on 8 January 2012, and had the opportunity to obtain additional information concerning their case from the Djiboutian

authorities.⁷⁹ Their identities, their disappearance on 10 June 2008 and their three-year absence are matters of historical fact and public record (see Annexes 4.1.a. and 4.1.b.).

Capture and initial treatment

5. On 10 June 2008, Yabeh and Ali's unit was surprised by the Eritrean assault: 7 of its members were captured, of whom 5 were wounded. The other five Djiboutian soldiers taken prisoner were:

- 1) PFC Mohamoud Hildid Sougueh⁸⁰
- 2) PFC Djama Ahmed Abrar
- 3) PFC Osman Mahamoud Ahmed
- 4) PFC Ali Abdallah Lubak
- 5) PFC Cheiko Borito Ali

6. The group was immediately transferred to Rahayta, where they spent the night. The Eritrean military commander at Rahayta was nicknamed "Wedi Haile". The Djiboutian believed him to be from military intelligence and the chief of security for Assab zone. They described him as short, fat and balding in his late-40s.

Assab

7. The following day the prisoners were transferred to Assab, where they were held in a military camp near the port. Through the window of their cell they could see a radar terminal and hear the sound of waves. The injured prisoners had their wounds cleaned and dressed, but bullets and shrapnel were not removed. They received a meal of injera (flat bread). That night, under interrogation, was the first and only times in Eritrean custody to which they were subjected to physical abuse (see Annex 4.1.c. for the suspected location of the camp).

⁷⁹ Ministère des Affaires Étrangères et de la Coopération Internationale, "Lourdes Pertes Subies par l'Armée Djiboutiennes", juillet 2010 (See Annex 4.1.a. and 4.1.b.).

⁸⁰ PFC stands for Private First Class.

8. The Assab detention centre was guarded by a unit of approximately 20 men who watched the prisoners in 2-3 man shifts. The unit commander was an Sergeant named Mohamed who spoke the Afar language and could therefore communicate with some of the Djiboutian soldiers directly. Wedi Haile used to visit from time to time, communicating through Sergeant Mohamed.

Asmara

9. After 1 month and 20 days in Assab, the POWs were driven in the back of a Toyota pick-up truck to Asmara, where they were detained in another military facility. All the prisoners were kept in one barracks-like structure with a guard outside. They could communicate with a group of Ethiopian civilian detainees held in a neighbouring compound, separated only by a fence. The Djiboutians remained in Asmara for only three days.

Af'abet/Shabay Mandar

10. From Asmara the POWs were driven to in a covered truck to Shabay Mandar, a training camp for Ethiopian armed opposition groups. The prisoners were held across a dirt track from the training school at another, disused military camp. Although there were other prisoners at the camp — mainly members of Eritrean opposition groups — the Djiboutians were generally kept apart from them (see Annex 4.1.d. for an aerial view of the facility).

11. The commander of Shabay Mandar training school, a colonel nicknamed “Wedi Mooye”, also supervised the prison. The prison commander was Second Lieutenant Fekare. At one point in 2010, Wedi Haile from Assab was brought to the jail as a prisoner for three months. We didn’t speak to him, because we were kept isolated from other prisoners, but we heard we was there and could see him.

12. Although they were not abused at the prison, the diet was poor and all seven suffered malnutrition. Bouts of severe diarrhoea and other diseases were common, but the prisoners received medical care only if they were too sick to stand. The five wounded POWs received no medical attention for their injuries, which grew progressively worse.

According to Yabeh and Ali, two prisoners, Osman Mohamoud Ahmed and Mohamoud Hildid Sougueh, went blind. Djama Ahmed Abrar, who had been shot in the shoulder, lost the use of his arm.

Escape

13. Five of the POWS had never fully recovered from their injuries and became so sick and weak that escape was not possible. They therefore agreed that if escape became possible, only Yabeh and Ali would make the attempt, in order to bring news to their families and the Djiboutian authorities.

14. On 5 September 2011, an opportunity to escape presented itself when the prison guards permitted the Djiboutians to sleep outside because of exceptionally hot weather. With only one guard on watch, Yabeh and Ali were able to slip away under cover of darkness and crawl under the eastern perimeter of chain link fence.

15. The two POWs walked for 11 days in the direction of Sudan, telling any Eritreans they met that they were Somalis who had fled troubles at home. They found many people to be sympathetic, offering them water and advising them how to avoid the security forces on their way to the border.

16. On 16 September 2011, they arrived at Karuurah, where they placed themselves in Sudanese custody, and were repatriated to Djibouti.

Annex 4.1.a

Information files of escaped Djiboutian prisoners of war

REPUBLICQUE DE DJIBOUTI
MINISTERE DE LA DEFENSE
ETAT-MAJOR DES FORCES ARMEES



FICHE DE RENSEIGNEMENT

- **NOM** : KADIR SOUMBOUL ALI
- **GRADE** : CAL
- **DATE DE NAISSANCE** : 1975
- **DATE ENTREE EN SERVICE** : 01/01/02
- **DATE DE NOMINATION** : 01/06/09
- **CIN N°** : 123319..... **DELIVREE LE** ...1997
- **NOM DE LA MERE** : FATOUMA ABAKARI
- **ADRESSE** : CITE DOUMEIRA
- **SITUATION FAMILLE** : MARIE
- **NOM DE L'EPOUSE** : LAGAHO MOHAMED ABDO
- **PERSONNE A PREVENIR** : FORCES ARMEES DJIBOUTIENNES

MLE : 02/2098/T
CORPS : 1°RAR
LIEU : YOBOKI
NBRE D'ENFANTS : 00

1

REPUBLIQUE DE DJIBOUTI
 MINISTERE DE LA DEFENSE
 ETAT-MAJOR DES FORCES ARMEES



FICHE DE RENSEIGNEMENT

- NOM : AHMED ELEYEH YABEH
 - GRADE : CAL
 - DATE DE NAISSANCE : 20/02/1971
 - DATE ENTREE EN SERVICE : 01/01/02
 - DATE DE NOMINATION : 01/06/09
 - CIN N° : 102619..... DELIVREE LE ... 1996
 - NOM DE LA MERE : ROHO YABEH
 - ADRESSE : BALBALA, Q.5
 - SITUATION FAMILLE : MARIE
 - NOM DE L'EPOUSE : SAADA MOHAMED KAMIL
 - PERSONNE A PREVENIR : FORCES ARMEES DJIBOUTIENNES
- MLE : 02/0665/T
 CORPS : 1°RAR
 LIEU : OUBOULEY
 NBRE D'ENFANTS : 03

Annex 4.1.b

Information files of Djiboutian military personnel missing in action

REPUBLICQUE DE DJIBOUTI
MINISTERE DE LA DEFENSE
ETAT-MAJOR DES FORCES ARMEES



FICHE DE RENSEIGNEMENT

- **NOM** : ALI ABDALLAH LOUBAK
- **GRADE** : CAL
- **DATE DE NAISSANCE** : 1968
- **DATE ENTREE EN SERVICE** : 01/01/02
- **DATE DE NOMINATION** : 01/06/09
- **CIN N°** : 133599..... **DELIVREE LE** ...1999
- **NOM DE LA MERE** : HASNA ALI
- **ADRESSE** : CITE DOUMEIRA
- **SITUATION FAMILLE** : MARIE
- **NOM DE L'EPOUSE** : NEIMA MOHAMED AHMED
- **PERSONNE A PREVENIR** : FORCES ARMEES DJIBOUTIENNES

MLE : 02/1479/T
CORPS : 1°RAR
LIEU : HANIEH
NBRE D'ENFANTS : 00

1/1

REPUBLIQUE DE DJIBOUTI
MINISTERE DE LA DEFENSE
ETAT-MAJOR DES FORCES ARMEES



FICHE DE RENSEIGNEMENT

- **NOM** : OSMAN MOHAMOUD AHMED
- **GRADE** : CAL
- **DATE DE NAISSANCE** : 1964
- **DATE ENTREE EN SERVICE** : 01/01/02
- **DATE DE NOMINATION** : 01/06/09
- **CIN N°** : 103932..... **DELIVREE LE** ...1993
- **NOM DE LA MERE** : SAIDA HERSI
- **ADRESSE** : CITE DOUMEIRA
- **SITUATION FAMILLE** : MARIE
- **NOM DE L'EPOUSE** : AMINA OMAR AMARREH
- **NBRE D'ENFANTS** : 00
- **PERSONNE A PREVENIR** : FORCES ARMEES DJIBOUTIENNES

REPUBLIQUE DE DJIBOUTI
MINISTERE DE LA DEFENSE
ETAT-MAJOR DES FORCES ARMEES



FICHE DE RENSEIGNEMENT

- **NOM** : CHEIKO BORITO ALI
 - **GRADE** : CAL
 - **DATE DE NAISSANCE** : 1957
 - **DATE ENTREE EN SERVICE** : 01/01/02
 - **DATE DE NOMINATION** : 01/06/09
 - **CIN N°** : 052346..... **DELIVREE LE** ...1988
 - **NOM DE LA MERE** : AHADI SEIKO
 - **ADRESSE** : CITE DOUMEIRA
 - **SITUATION FAMILLE** : MARIE
 - **NOM DE L'EPOUSE** : /
 - **PERSONNE A PREVENIR** : FORCES ARMEES DJIBOUTIENNES
- MLE : 02/1233/T
CORPS : 1°RAR
LIEU : HILLOU
NBRE D'ENFANTS : 01

REPUBLIQUE DE DJIBOUTI
MINISTERE DE LA DEFENSE
ETAT-MAJOR DES FORCES ARMEES



FICHE DE RENSEIGNEMENT

- **NOM** : DJAMA AHMED ABRAR
- **GRADE** : CAL
- **DATE DE NAISSANCE** : 1972
- **DATE ENTREE EN SERVICE** : 01/01/02
- **DATE DE NOMINATION** : 01/06/09
- **CIN N°** : 103998..... **DELIVREE LE** ...1990
- **NOM DE LA MERE** : HAWA HACHI
- **ADRESSE** : CITE DOUMEIRA
- **SITUATION FAMILLE** : MARIE
- **NOM DE L'EPOUSE** : MALYOUN HAROUR GARANDI **NBRE D'ENFANTS** : 00
- **PERSONNE A PREVENIR** : FORCES ARMEES DJIBOUTIENNES

MLE : 02/0879/T

CORPS : 1°RAR

LIEU : DIKHIL

10

Annex 4.1.c

Aerial view of suspected Assab holding facilities (23 December 2007)



Annex 4.1.d

Aerial view of Shabay-Mandar training camp and adjacent prison facility (17 March 2007)



Suspected
PoWs holding
facility

